جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

دور التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية

من إعداد الطالبة:

- عبد الوهاب خضرة

تحت إشراف الأستاذة:

- عجيلة حورية

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بن قايد الشيخ	محاضر أ	**رئيسا**
عجيلة حورية	محاضر ب	**المشرف**
طبي عائشة	مساعد ب	**مناقش**

الموسم الجامعي: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي:

الى من قال فيهما الله عز وجل وبالوالدين إحسانا الى من تعب حتى ذاق الصعب ليحقق لي كل نجاح، وشجعني بكل عزم وفخر، الى من منحني كل الثقة وأهداني يد العون طوال مشواري الدراسي وكان له الفضل فما أنا عليه الآن أبي الغالي أطال الله في عمره

الىمن حملتني كره ووضعتني كره الى نبع الحنان والأمان، نور عيني الى أغلي شيء في الوجود أمي الغالية حفظها الله وبارك في عمرها

الى من كان لهم نصيب في تربيتي جدي رحمة الله عليه وجدتي حفظها الله وأطال في عمرها.

الى الأخ عبد الرحمان، والأختين صافية وفاطنة وفقهم الله

الى رفيقة دربي التي ساندتني وأمدت الى يد العون صديقتي حليمة.

شكر وعرفان

بعد شكرنا العظيم لله سبحانه وتعالي على فضله أن يسر لنا إتمام هذه الدراسة، والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدي الأمانة سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه أجمعين.

يسعدني أن نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير ادفعها من أعماق قلبي آملين أن تصل الى كل من ساهم في إنجاز العمل ولو بالقليل الى من تقاسم معي هذا العمل، واخص بالذكر الأستاذة المشرفة" **عجيلة حورية**" على توليها الإشراف وتقدميها إرشادات قيمة، والشكر موصول أيضا الى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول وتقييم هذا البحث ومناقشته.

ولا أنسي بالذكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وكل من ساهم في المساعدة من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

عبد الوهاب خضرة

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التمويل المصرفي الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إبراز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التطرق إلى التمويل الإسلامي وصيغه التمويلية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا في الجزء النظري، أما في الجزء التطبيقي فقد قمنا بعرض مختلف التمويلات التي يوفرها البنك الوطني الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مختلف الآليات والإجراءات التي يتبعها البنك في تمويل هذه المؤسسات ، أما إشكالية الدراسة فكانت كيف يساهم التمويل المصرفي الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام مجموعة من الأدوات وإتباع المنهجين الوصفي والتحليلي في الجانب النظري واستعمال دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

حيث تم في الأخير التوصل إلى النتائج والأهداف المرجوة وهي كالتالي:

إن البنك الوطني الجزائري يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصيغة المشاركات، هناك عدة مشاكل تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مشاكل التمويل، هناك تطور في عملية التمويل بالمشاركة منذ 2020 الى 2023. في الأخير يمكن القول بأن التمويل الإسلامي قادر على حل مشاكل التمويل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستخدام جملة من صيغ التمويل.

الكلمات المفتاحية :تمويل، ربح، بنك إسلامي، رؤوس أموال، قروض، ضمانات.

Abstract :

The study aims to show the role of the Islamic banking financing in the development of the small and medium enterprises and by addressing, in the first time, the different basic concepts for this enterprises, than talking to their roles in the economic and social development and finally clarifying the Islamic financing and the format of directed financing in the theoretical part, the problem of study was how banking finance contributes to the developpement of small and medium enterprises. Either in the application section, was addressed to showing the different funding which BNA bank provides to financing the small and medium enterprises and also the different mechanisms an procedures which this bank follow them and that is done by using a set of tools and using the descriptive and analytical approach on the theoretical side and the use of a case study in the practical side. Finally was reached to the desired results of study, it is as follows:

BNA bank is financing small and medium enterprises in the form of participation, There are several problems facing small and medium enterprises other than financing problem,There is development in process in participatory process since 2020 to 2023.

Keywords : small and medium enterprises, Islamic banking financing, funding formulas, participation of BNA bank.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
I. إهداء	
II. الشكر	
III.ملخص	
IV. فهرس الجداول	
V.فهرس الأشكال	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول التمويل الإسلامي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والدراسات السابقة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي وأدواته	3
المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي ومبادئه	3
الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وأنواعه	3
الفرع الثاني: صيغ وأهداف التمويل الإسلامي	6
الفرع الثالث: خصائص ومبادئ التمويل الإسلامي	10

الفرع الرابع: دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية	14
المطلب الثاني: ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	16
الفرع الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها	16
الفرع الثاني: خصائص ومميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة	18
الفرع الثالث: أهداف المشاريع الصغيرة والمتوسطة	19
الفرع الرابع: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	20
المطلب الثالث: آثار ومشاكل التمويل وآليات دعمها	24
الفرع الأول: الآثار الإيجابية للتمويل الإسلامي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
الفرع الثاني: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
الفرع الثالث: الآليات المقترحة لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	28
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	32
المطلب الأول : الدراسات الوطنية	32
المطلب الثاني: الدراسات العربية	**35**
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	36
المطلب الرابع : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات	37

السابقة	
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية	39
تمهيد	40
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	41
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة	41
الفرع الأول : مجتمع الدراسة	41
الفرع الثاني : تحديد متغيرات الدراسة و طريقة جمعها	45
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة	45
الفرع الأول : الأدوات المستخدمة في الجمع	45
الفرع الثاني : الأدوات الإحصائية المستخدمة	45
المبحث الثاني : تحليل، تفسير و مناقشة نتائج الدراسة	46
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	46
الفرع الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية	47
الفرع الثاني: دراسة لتمويل البنك الوطني	48
المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج	59

الفرع الأول: تفسير وتحليل وتعليل المحرجات	59
الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات	63
خلاصة الفصل	64
خاتمة	65
قائمة المصادر والمراجع	69
قائمة الملاحق	72

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	17
2-1	الدراسات الوطنية	34-33
3-1	الدراسات العربية	35
4-1	الدراسات الأجنبية	36
5-1	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	37
1-2	يوضح تطور الم ص م خلال الفترة 2020-2023 لولاية غرداية	47
2-2	يوضح التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية خلال الفترة 2020-2023	48
3-2	يوضح التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى القصير خلال الفترة 2020-2023	49
4-2	يوضح التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى المتوسط خلال الفترة 2020-2023	50
5-2	تطور تمويل البنك الوطني الجزائري ولاية غرداية للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020-2023	51

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	صيغ التمويل الإسلامي	09
2-1	يوضح خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
1-2	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة غرداية	42
2-2	يوضح تطور الم ص م خلال الفترة 2020-2023 لولاية غرداية	47
3-2	يوضح التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية خلال الفترة 2020-2023	49
4-2	يوضح التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى القصير خلال الفترة 2020-2023	50
5-2	يوضح التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى المتوسط خلال الفترة 2020-2023	51
6-2	تطور تمويل البنك الوطني الجزائري ولاية غرداية للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020-2023	52

مقـدمة

أ -توطئة :

العالم اليوم يشهد تزايدا ملحوظا في دور التمويل الإسلامي كوسيلة فعالة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بجانب مساهمته في تهيئة فرص العمل وامتصاص البطالة، بالإضافة الى تطوير الخبرات والمهارات وتنمية روح الابتكار، كما يؤدي توسع وانتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق داخل القطر الواحد إلى تحقيق النمو في الأماكن الأقل حظا، وقد تمثل الاهتمام في دعم الدول والحكومات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق إصدار القوانين و التشريعات اللازمة لها وإنشاء المؤسسات والهيئات المختصة في تمويل ودعم هذه المشاريع كما أن هذه الأخيرة أصبحت تخصصا يدرس في الجامعات والمعاهد المتخصصة وتقام لأجلها الندوات والمؤتمرات العلمية في العديد من الدول المتقدمة من أجل دعمها وتطويرها حتى تحقق الأهداف المخصصة لها، وبالتالي تحقيق التنمية التي يطمح لها المجتمع.

إن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإسلام أحد منزلته من مبادئ وقواعد الإسلام، حيث أن دين الإسلام الحنيف أمر بالاهتمام بالفرد المسلم باعتباره الدعامة الأساسية في تطور التنمية عموما، وهذا ما يدفع الى تحرير الفرد من جميع العراقيل والصعوبات والتبعية ومساعدته من خلال توفير الظروف الملائمة حتى يتسنى له إبراز مهارته وإبداعاته من الوصول الى التنمية الحقيقة.

جاءت فكرة المصارف الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية، حيث تتبنى المصارف الإسلامية مبادئ وأسس مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل عدم الفائدة وتجنب الاحتكار والمخاطرة غير المشروعة، هذا ما يجعلها خيارا ماليا للأفراد والشركات التي تبحث عن حلول مالية متوافقة مع القيم الدينية، كما تهدف هذه الدراسة للتعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أهم مصادر التمويل الإسلامي الملائمة لهذا القطاع.

ب -إشكالية الدراسة :

-ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية ؟

ومن خلال ذلك يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو التمويل الإسلامي؟ وما دوره في التنمية الاقتصادية؟

-ماهي المشاكل التمويلية التي توجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ماهي الأدوات التمويلية التي يستخدمها بنك BNA-وكالة غرداية-؟

ج -فرضيات الدراسة :

-التمويل الإسلامي هو نظام تمويلي يتبع مبادئ والشرائع الإسلامية، ويهدف الى توفير الخدمات المالية بطرق تتماشي مع الشريعة الإسلامية، مثل عدم التعامل بالفوائد أخذا وعطاءا والتعامل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

-التمويل الإسلامي يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وتوفير الخدمات المالية بطرق شرعية تشجع على الإنتاجية وتوفير الخدمات المالية بطرق شرعية تشجع على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، ويساهم في توفير الفرص الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي في المجتمعات المسلمة وغيرها.

-من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مشكلة النظام المالي، وثقل العبء الضريبي والجمركي، غياب الفضاءات الوسطية.

د -أهداف الدراسة :

نطمح من خلال هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على التمويل الإسلامي وكيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تجاوز عقبة التمويل بتوضيح ما يمكن أن يقدمه نظام التمويل الإسلامي لمثل هذه المؤسسات.

م- أهمية الدراسة :

يستمد البحث أهميته من المساهمة العلمية والعملية التي تتجلى فيما يلي :

- تتمثل أهمية الدراسة في أهمية الموضوع قيد التحليل نظرا لحداثته وهو موضوع التمويل الإسلامي كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسلط هذه الدراسة الضوء على البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية ، وتبين كيف يمكن أن يساهم التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الارتقاء بمؤسستنا الاقتصادية.

-الحدود الزمنية: تم إنجاز هذه الدراسة خلال2023/2020 م

-الحدود المكانية: تم إجراء الجانب التطبيقي في بنك BNA-وكالة غرداية- 292

ن- منهج الدراسة :

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج من أجل دراسة إشكالية موضوع البحث ومحاولة اختيار صحة الفرضيات المقدمة، والمتمثلة في:

- المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري وذلك بغية استيعاب والمساعدة على الفهم الدقيق لتقديم صورة واضحة لكل جوانب الدراسة، سواء تعلق الأمر بالتمويل الإسلامي أو بمشكلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تم الاعتماد على استخدامأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي في تحليل الوثائق والمعلومات المتحصل عليها من دراسة الحالة في البنك الوطني الجزائري BNA-وكالة غرداية-.

هـ- صعوبات الدراسة :

- تمثلت صعوبات دراسة في تحفظ مسؤولي البنك في إعطاء المعلومات

و- هيكل الدراسة :

لغرض الإجابة على إشكالية البحث والتأكد من صحة أو خطأ الفرضيات السابقةقمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين هما:

✓ يتناول الفصل الأول الجانب النظري عنوانه مفاهيم نظرية حول التمويل الإسلامي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقسم الى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول

ماهية التمويل الإسلامي وأدواته. ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي المبحث الثاني خصص للدراسات (الدراسات الوطنية، الدراسات العربية، الدراسات الأجنبية).

- ✓ الفصل الثاني خصص لدراسة الحالة للبنك الوطني الجزائري –وكالة غرداية– من أجل معرفة واقع التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال مبحثين الأول طرق وأدوات الدراسة والثاني تحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول:

مفاهيم نظرية حول التمويل الإسلامي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدراسات السابقة

تمهيد:

التمويل الإسلامي هو نظام مالي يستند الى القواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، يهدف الى توفير الخدمات المالية والتمويل للأفراد والشركات والمشاريع وفيا للمبادئ الإسلامية. يعتبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أهداف التمويل الإسلامي، كما بهدف التمويل الاسلامي التنمية المجتمعات المسلمة .

خصصت هذا الفصل لتحديد إطار نظري حول التمويل الإسلامي المشاريع الصغيرة والمتوسطة والدراسات السابقة وذلك من خلال :

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التمويل الإسلامي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التمويل الإسلامي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم التمويل الإسلامي وأنواعه وكذا الأهمية والأهداف إضافة الى الخصائص والمبادئ.

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي ومبادئه.

يعتبر التمويل الاسلامي نظام تمويل بديل، يختلف جذريا عن النظام التقليدي الذي فشل في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وأنواعه.

قبل أن نتعرف على مفهوم التمويل الإسلامي سوف نعرف مصطلح التمويل بشكل عام.

أولا: مفهوم التمويل.

التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة مما يساعد على تحقيق أهدافهم وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارفة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة والتي تشمل المستثمرين والعمال المدرين والمجتمع.[1]

[1] موقاري حورية، حلاق فاطمة، مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس LMD، كلية العلوم الاقتصادية، التحارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التجارية، جامعة أكلي مضد أولحاج–البويرة، 2014/2013، ص18

ثانيا: مفهوم التمويل الإسلامي

للتمويل دور هام في الحياة الاقتصادية كونه المحرك الأساسي للاقتصاد ويدعمه بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار والسعي لتحقيق التنمية.

1 تعريف التمويل الإسلامي:

يوجد العديد من التعاريف المختلفة للتمويل الإسلامي ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

1 "هو نوع أو أسلوب في التمويل، يستند الى قاعدة فقهية أساسية، وهي "أن الربح يستحق الشريعة بالملك أو العمل" أي أن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ استحقاق الربح بالملك أو بالعمل، وهذا يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح فالتاجر الذي لديه خبرة العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره على طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها.

2 ويمكن تعريف التمويل المباح أو الإسلامي "على أنه تقديم ثروة عينية بقصد الأرباح من مالكها الى شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد نتيجة الأحكام الشرعية.

3 كما يمكن تعريفه على أنه"تقديم تمويل عيني أو نقدي يقدم الى المنشئات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية التي تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4 التمويل هو تقديم مال ليكون حصة مشاركة برأس مال أو قيام مباشر بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن معنى التمويل الإسلامي يدور حول: سلوك الأموال من حيث المدخلات والمخرجات، والتي يأخذ بعين الاعتبار المعايير التي تراعي مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية والهادف لتحقيق الأرباح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ثالثا: أنواع التمويل الإسلامي.

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاروالتمويل المالي، فنسمي عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرارالاستثماري الى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر ففي التمويل المالي يكون لرب المال أن يقرر في شيئين فقط هما:

- اختيار المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقات التي تربط معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومجاله.
- أو اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره.

أما التمويل التجاري فرب المال يتجلى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، من ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف

[1] سهايلية حدة، حمادة حسيبة، واقع صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة وبنك السلام، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، 2021/2020، ص 26-27.

المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكا أو استغلالا ويترتب عليه ذلك التزامات لصاحب السلعة.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل، وأهم ما يميز بين النوعين أن الأول لا يمكن أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد الحاجات التي من أجلها أبيح التمويل المالي، ولأنه لا يستطيع استيعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل.

بالإضافة الي هذا، يوجد نوع أخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان، يسمي بالتمويل التعاوني أو التكافلي، فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة للطبقية والفقر فيه، ونلمس هذا النوع من التمويل في أموال الهبة والوقف والقرض الحسن.

وتحت كل نزع من هذه الأنواع المذكورة توجد مجموعة الصيغ التمويلية التي تختلف كل منها عن الأخرى وهذا ما يجعل التمويل الإسلامي يغطي كافة احتياجات الممول ويمكنه من استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان.[1]

[1] كرزازي سارة، شيباني مبروكة، دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية بمصرف السلام وكالة أدرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021، ص 25.

الفرع الثاني: صيغ وأهداف التمويل الإسلامي.

أولا: صيغ التمويل الإسلامي.

إن صيغ التمويل في البنوك الإسلامية متنوعة ومتعددة نحاول إبراز أهمها على النحو التالي:

1 **المضاربة**:المضاربة نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله البنك الإسلامي بتسخير المال لكل قادر على العمل وراغب فيه بحسب خبرته وبراعته واجتهاده.

والمضاربة هي نوع من الشركة في الربح على أن يكون رأس المال من طرف والسعي والعمل من الطرف الآخر، على أن تكون حصة كل منهما جزءا شائعا معلوما من الربح المتفق عليه ابتداء عند التعاقد.

فالمضاربة عقد بين البنك والعميل بموجبه يدفع البنك للعميل نقودا ليتجر بها مقابل جزء معلوم مشاع في ربحها.

إذن المضاربة دفع المال الى آخر ليتصرف فيه، والربح بينهما على ما اشترطا، وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، ويطلق عليها أيضا القرض والمقارضة.[1]

[1] محمد محمود المكاوى، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة،الطبعة الأولى،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص44.

2 **المشاركة:**

أ) **تعريف المشاركة:** "تعني أن يشترك اثنان أو أكثر بحصة معينة في رأس المال يتجران به كلاهما، والربح يوزع على حسب أموالهما أو على نسبة يتفق عليها عند العقد.

ب) **شروط المشاركة:** وتتمثل الشروط في الأتي:

1. أن يكون رأس المال نقديا حاضرا عند بدأ العمليات، وألا يكون دينا،
2. يوزع الربح كحصة شائعة بين الشركاء، بحسب الاتفاق،
3. تقسم الخسارة إن وقعت حسب نسبة ملكية رأس المال ما لم يثبت تعدي أو تقصير من أحد الطرفين.[1]

3 **الاستصناع:**هو عقد جائز استحسانا لكون القياس يقتضي أن لايجوز لأنه بيع ماليس عند الاستحسانا لكون القياس يقتضي أن لايجوز لأنه بيع ماليس عند الإنسان، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ماليس عند الإنسان، وخرج عن كونه معدوما حيث ألحق بالموجود لمساس الحاجة عليه كالمسلم فيه[2].

4 **القرض الحسن:** إن تسمية البنوك الإسلامية القرض الحسن، له مرجعية فقهية، فهو يعني:(دفع مال أو تمليك شيء له قيمة بمحض التفصيل، على أن يرد مثله أو يأخد عوضا متعلقا بالذمة بدلا عنه).

---

[1] بن بلخير نور الدين، عركمة مولاي أحمد، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالية الأردن للفترة ما بين 1999الي2018، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة العقيد أحمد دراية –أدرار–، 2019/2018،.ص12

[2] إلهام بودميعية، سوسن بوحلاس، صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الاقتصادية –بنك السلام الجزائر–، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2022.

وقد استدل على مشروعيته، بالكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قوله تعالي:{وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ}(280)، ومن السنة مارواه أبو اليسر قال:(أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته يقول أن:" أول الناس يستظل في ظل الله يوم القيامة لرجل أنظر معسرا حتى يجد شيئا، أو تصدق عليه بما يطلبه يقول: مالي عليك صدقة ابتغاء وجه الله ويخرق صحيفته)، وأما الإجماع، فقد أجمعت الأمة الإسلامية مند الصدر الأول الى يومنا هذا على جواز هذا العقد، يقول ابن قدامة: (واجمع المسلمون على حواز القرض).

وتقوم الكثير من البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي والعربي والغربي بمنح القروض الحسنة، تحت ظروف وشروط معينة نذكر على سبيل المثال لا الحصر منها مايلي:

أ) في حالة الزواج،

ب) في حالات المرض وطلب العلاج،

ت) في حالات الوفاة.[1]

5 **السلم:** كلمة السلم تعني حرفيا الدفع مقدما، أي أن السلم يتحقق عند الدفع الفوري المقدم مسبقا مقابل التسليم المستقبلي للأصول والمعدات، وقد استخدم التجار في عصور ما قبل الإسلام روؤس أموالهم للإنتاج خاصة السلع الموسمية كالمنتجات الزراعية من خلال شراء المحصول المستقبلي ودفع ثمنه الآتي الأقل من السعر وقت وصول الإنتاج الي

[1] أ.مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه الي التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية،دار هومة، الجزائر، 2007، ص 110

السوق، وقد قبل الرسول صلى الله عليه وسلم هذا النوع من العقد، ولكنه حدد له شروطا معينة لجعله ساريا، حيث يجب أن يكون مكتوبا ليحدد جميع الميزات الأساسية كالنوع والجودة والكمية وشروط التسليم.[1]

6 **الإجارة:** هو تمليك منفعة بعوض، وتختلف الإجارة عن البيع بأن المنفعة في البيع تستوفي دفعة واحدة، وأما الإجارة فتستوفي شيئا فشيئا.

والإجارة عقد لازم لا يستطيع أحد العاقدين فسخه إلا إدا وجد ما يوجب الفسخ، مثل هلاك العين المؤخرة المعينة، أو إتمام العمل أو استيفاء المنفعة المعقود عليها أو إنتهاء المدة، أو ظهور عيب حادث على المأجور وهو في يد المستأجر. وإذا انتهت الإجارة وجب على المستأجر رد العين (الأصل) المستأجرة لمالكها كما كانت خالية من ما يشغلها.

والبنوك الإسلامية تمتلك المعدات والعقارات المختلفة، فتقوم بتأجيرها للمتعاملين تلبية لحاجياتهم، وتسمى هذه الإجارة بالإجارة التشغيلية وفيها تؤجر الأصول للقيام بعمل محدد ثم يستردها المؤجر ليؤجرها لشخص أخر، وتكون عمليات الصيانة وغيرها على مسؤولية المؤجر، وهي تمييز عن أشكال أخرى للتمويل الإيجاري التي تتعامل بها البنوك الإسلامية،ومن أهمها الإجارة المنتهية بالتمليك حيث يقوم البنك بتأجير عين كسيارة الى

[1] ط.د. حيار عماد الدين، د. متناوي امحمد، أثر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الهامش على المردودية المالية للمؤسسات الأقتصادية – دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2012–2020–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر البحوث والدراسات الأقتصادية الأورومتوسطية و كلية العلوم الاقتصادي، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، المجلد 19، العدد31، 2023/03/03، ص 175.

شخص مدة معينة بأجرة معلومة قد تزيد عن أجرة المثل، على أن يملكه إياها بعد إنتهاء المدة ودفع جميع أقساط الأجرة بعقد جديد.[1]

7 **المساقاة:** تعد المساقاة من أحد أهم التخريجيات التي تهتم بها البنوك الإسلامية كنوع متخصص من المشاركات في المجال الزراعي، ونظرا لأن الدول الإسلامية فيعمومها تمتلك أراضي واسعة قابلة للزراعة تحتاج الى مشروعات للمياه ضخمة لري وزراعة هذه الأراضي زراعة تجارية واسعة وكثيفة.

مفهوم المساقاة: الأصل في المساقاة هو أن يدفع الرجل شجر على آخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج مقابل جزء معلوم من الثمار التي ينتجها هذا الشجر، وفي شكل نسبة من هذا الإنتاج. كما تعرف على أنها: عقد على خدمة شجرة والنخل ونحو ذلك بشروط محدودة، وهي نوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل جهد من العامل على رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية، على أساس أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها. ولعل مشروعات تمليك الأراضي الصحراوية للشباب تعد مجالا مناسبا لقيام البنوك الإسلامية بهذا النوع من المشاركات التنموية شديدة الأهمية. ولقد أجاز الفقهاء

[1] بن مالك إسحاق، المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة جامعية محكمة في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 15، العدد 01، 2023/01/31، ص 105.

المساقاة لإتباعها في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، واستخدامها الصحابة علية الصلاة والسلام .[1]

8 **المغارسة:** هي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي بحيث يقدم الأول على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

9 **المرابحة:** وتعني بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتراه مع زيادة ربح معلوم، ففيها يتم الاتفاق على التبايع بالثمن المعتبر أنه رأس المال، أي بسعر التكلفة زائد الربح بنسبة معينة من رأس المال أو مبلغا محددا[2].

[1] د. عائشة موزاوي، التمويل الإسلامي بين ضوابط الشريعة الإسلامية وتحقيق التنمية الريفية، مجلة فصلية دولية محكمة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلد 15، العدد01، 2020/07/21، ص 172.

[2] أولاد بالخير وهيبة، بن أودينة صفية، صيغ التمويل الإسلامي كآلية بديلة عن صيغ التمويل التقليدي (مقارنة بين المرابحة والقرض الاستهلاكي) دراسة ميدانية لوكالتي غرداية: بنك البركة الجزائري وبنك التنمية المحلية 2017/2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2018، ص 17.

ويمكن تلخيص الأنواع السابقة في الشكل التالي:

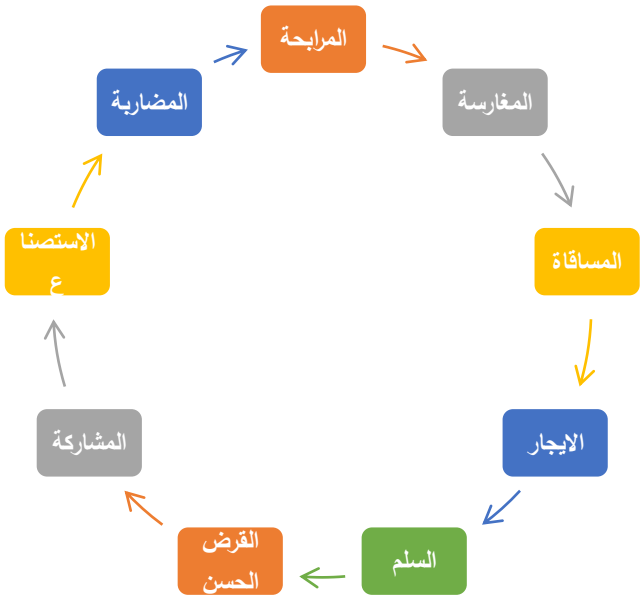

الشكل رقم (1-1): صيغ التمويل الإسلامي

ثانيا: أهداف التمويل الإسلامي.

من الأهداف التي يسعى التمويل الإسلامي لتحقيقها ما يلي:

-إيجاد بدائل للتمويل التقليدي سواء للأفراد أو المؤسسات.

-إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للمؤسسات وتوفير رأس مال صغير لأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.

-تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

-اسقاط التمويل الإسلامي مبدأ التعامل بالفائدة يساهم في تخفيض التكاليف مما يؤدي الي انخفاض أسعار السلع والخدمات، كما يساهم ذلك في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل الانتاج، الاستثمار والتوظيف ما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق معدل أمثل للذم والاقتصادية وتحقيق ومعدل أمثل للذم والاقتصادي.

-استقرار القوة الشرائية للنقود فالتمويل الإسلامي قائم على منع التآكل في قيمة الأصول النقدية.

-يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق العدالة في توزيع الدخل كما يعمل على تنمية المال وعدم اكتنازه.[1]

الفرع الثالث: خصائص التمويل الإسلامي ومبادئه.

أولا: خصائص التمويل الإسلامي:

يمكننا بيان ثلاث خصائص رئيسية تحدد معالم التمويل الإسلامي، وهي:

أ) **التمويل من خلال دعم المبادلات في السوق الحقيقة:** تربط الشريعة التمويل بعقود البيوع والإيجارات والمشاركات، مما يجعل التمويل مساعدا وميسرا لعمليات إنتاج السلع والخدمات وتداولها فالتمويل من خلال البيوع يتم بتقديم السلع مع تفاوت المدى الزمني بين الحصول على السلعة ودفع ثمنها، فيكون التمويل إما بيعا آجلا أو تسليما آجلا مع

[1] رحمة بالهادف، قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،جامعة الجلفة، لعدد 01، مجلد 06، 2020/06/29 ص 299.

دفع الثمن مقدما، أما التمويل بالإيجارات فيقوم على تملك سلعة، وتقديم منافعها وخدماتها للغير، دون أن يحتاج المنتفع منها الي دفع كامل ثمنها، أما التمويل بالمشاركات فيتضمن تجميع الموارد من جهات متعددة من أجل إقامة المشروعات، وإنتاج السلع والخدمات.

ب)**صون حق الملكية الفردية وما يرتبط بها من حق الاستحقاق:** يشكل صون حق الملكية الفردية، وما يرتبط بها من حق الاستحقاق Entitlement Righ، قاعدة أساسية من قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي ن وخاصة جميع جوانبه المالية، فالناس مسلطون على أموالهم، ولا يجوز تقييدهم، ولا الاعتداء على ممتلكاتهم، من قبل الأخرين بما في ذلك الدولة. والناس يستحقون الزيادات الناشئة على أموالهم، ولا يجوز لأحد الاعتداء على الزيادات، لأنها مملوكة لمن يملك الأصل الدى نشأت عنه. كما أنه لايمكن التنازل عن الملكية الفردية أو الزيادات الناشئة عنها إلا بإرادة واعية، بعقد من عقود التنازل عن الملكية، وهو ما يسمى بعقود التبرعات، الي تعتمد إرادة واحدة وترتبط بها. أما فيما عدا عقود التبرعات ذات الإرادة الواحدة، فإن المبادلات التعاقدية بين الناس تخضع لمبدأ التوازن والتعادل بين طرفي العقد لذلك ترفض الشريعة النظام بكل أشكاله، بما في ذلك عدم التعادل في عقود المبادلات، الذي ينبئ عن عدم سلامة الرضا في الإرادة التعاقدية.

إن اشترط التعادل أو التكافؤ في عقود المبادلات يشكل قاعدة من قواعد الشريعة الأساسية، لأن الإنسان بطبيعته لا يقبل عدم الموازنة بين ما يؤخذ وما يعطي. ورغم أنه

في عقود التبرعات وبإرادة واحدة واعية يعطي ما يشاء كيفما شاء. لذلك حرم الله سبحانه وتعالى الربا، أي لأنه زيادة لا يملكها الدائن، الذي – عند إعطائه القرض –قد حول ملكه الي دين غير قابل لإنتاج زيادة. فمن أين تتأتى له هذه الزيادة؟ ولذلك نجد آيات تحريم الربا وتصفه بالظلم، وأنه أكل للمال بالباطل. فهو أخد دون مقابل أو دون تعادل وتوازن في عقد مبادلة.

ت)**الالتزام بتمويل الطيبات وعدم تمويل الخبائث:** أن اقتصار التمويل الإسلامي على الطيبات يعنى أنه يساعد على زيادة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بما ينفع الناس في معاشهم وأحوالهم الأخرى. أما السلع الضارة بالإنسان، أو المؤدية لبيئته الاجتماعية أو المادية، فإن من خير للبشرية كلها، أن يقل أو ينعدم إنتاجها وتداولها بين الناس. فتطبيق المعيار الأخلاقي في تمويل أمر يربط التمويل بمصلحة الإنسان نفسه، ويجعله ملتزما بإعانة الإنسان على تحسين بيئته الفردية والجماعية وتنميتها معا.[1]

[1] هشام كامل قشوط، مدخل الي أصول التمويل الإسلامي دراسة ميدانية النظرية وتطبيقاتها العملية، الطبعة الأولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر،2018، ص 15.

ثانيا: مبادئ التمويل الإسلامي

التمويل في الإسلام يستند على مجموعة مبادئ وسنتناولها على النحو التالي:

1. **ارتباط بالعقيدة:** لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولى الأمر حق الإشراف واتخاد الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام.
2. **الواقعية:** تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة الحقيقة الصحيحة، فالأصل في المعاملات هو الالتفات الي المصالح والمقاصد، لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات إلا ما اشتمل على الظلم كتحريم الربا والاحتكار والغش أما ما خشي فيه أن يؤدي الي نزاع وعداوة بين الناس كبيوع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعبديا بل معللا.
3. **تحريم الاكتناز:** يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، ولقد حرم الله سبحانه وتعالي الاكتناز في كتابه العزيز قائلا:﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحبَارِ وَالرُّهبَانِ لَيَأكُلُونَ أَموَلَ النَّاسِ بِالبطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٣٤﴾ [سورة التوبة,٣٣-٣٤]
4. **فالإسلام** يحث على رواج الأموال في الأيادي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكنزه الذي يحجب منفعته وينال به إنما في المفهوم الإسلامي، ويسبب ضائقة وضيق على المجتمع بالمفهوم الاقتصادي.

5 **تحريم الربا:** الربا بطبيعته يؤدي الي فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي متمثلا في التبادل والإنتاج، فالفوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت، بغض النظر عن حصول عمليات حقيقة توظف التمويل في توليد الثروة ورفعا للإنتاجية، ومع منع المديونية تنمو الفوائد عليه أما ما يسمى خدمة الدين والأقساط التي يجب دفعها أولا بأول، هذه الأقساط تقع بطبيعة الحال من الدخل أو المدخرات الناتجةعن النشاط الحقيقي ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل أن يفي بمستحقات خدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للاستثمار.

6 **مبدأ الغنم بالغرم:** الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة ويقصد بالمبدأ أن يتحمل الفرد من الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق، حيث يتم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ، قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ كذلك بما يؤدي إلى تعادل كفتي الميزان في الواجبات والحقوق، فلا تثقل إحداهما على حساب الأخرى، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تريد تحقيق أرباح عليها أن تقبل المشاركة في الخسارة إن وجدت، ويكون الاتفاق على النسبة فقط التي يشترط فيها أن تكون مماثلة في حالتي الربح والخسارة.

7 **الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية:** يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافا للتمويل التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية للتعاليم ومبادئ ديننا

الإسلامي الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل فيه جهالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل، كما أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم المعايير، دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية.

8 **مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد:** إن التمويل الإسلامي يرتبط وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبول كل من الممول و المستفيد بهده الدراسة وأقدما على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما، كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد، أما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة.[1]

[1] عاد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة –وكالة الوادي–، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017، ص 18.

الفرع الرابع: دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية.

نجد أن استمرار العمل والإنتاج وعدم تعطيل الطاقات ومنع الاكتناز في ظل البناء الاقتصادي والإسلامي يؤدي الى سرعة دوران النقود ومزيد من الإنتاج والاستمراروالإنفاق وبقاء النقد في التداول وجعلها في وظائفها والتي تقف وأحكام الشريعة الإسلامية فلا اكتناز وإمساك للنقود وحبسها واحتكار للثروات والتعامل بالربا والغبن والتدليس ولا الغش ذلك هو السبيل الصحيح في التنمية الاقتصادية والاستثمار بأقل تكلفة.

ولا شك أنه يجب أن يكون للبنوك الإسلامية دورا رائدا في هذا المجال وتتبع سياسة نقدية رشيدة تساعد على سرعة دوران النقود وتمويل القطاعات الاقتصادية الأشد حاجة والأكثر عائدا بالنسبة للمجتمع ككل، يمكن إيضاحه على النحو التالي:

- **تشجيع الادخار والاستثمار:** تسهيل عملية الادخار والاستثمار: بتسهيل عمليات الادخاروالاستثمار بأن يشجع البنوك الإسلامية بأنظمتها صغار المستثمرين على إيداع فوائض أموالها الزائدة عن حاجاتهم في هذه البنوك للاستثمار طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية على أن تكون قابلة للصرف في أي وقت فإذا حال عليها الحول وحققت أرباح خير صاحبها على أن يخرج الزكاة بنفسه أو أن ينوى البنك عنه في ذلك ويجب أن يشجع البنك المدخر على أن يستثمر ما بقي من الأرباح بعد إخراج الزكاة المفروضة.

وتنويع الأوعية الادخارية والاستثمارية وتسهيل السحب والايداع في هذه الحسابات دون معاناة واستثمارها في أفضل وجه الاستثمار لتحقيق أكبر ربح ممكن وتوزيع الأرباح على

فترات قصيرة كل ثلاثة أو أربعة أشهر كما هو كائن في معظم البنوك الإسلامية فيكون هذا طريق أفضل لتحقيق أمور كثيرة منها:

أ) تشجيع المستثمر الصغير والكبير على القصد في الإنفاق والاتجاه إلى تنظيم الأموال في حسابات المشروعات الاستثمارية.

ب)تكوين رؤوس الأموال اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية.

ت)امتصاص الفائض في النقدية من أيدي صغار المدخرين أي من أيدي المستهلكين حيث الميل الحدى للاستهلاك لدى الطبقات ذات الدخول المتوسط أعلى من الميل الحدى للاستهلاك لدى الطبقات الغنية فامتصاص النقود من تلك النوعية من المستثمرين يؤدي إلى خفض الاستهلاك وتوجيه الأموال المجمعة بواسطة البنوك الإسلامية الى الاستثمارات يؤدي الى زيادة الإنتاج ورفع معدلات التنمية الاقتصادية وتلك السياسة تمنع حدوث تضخم نقدي إحداث توازن بين عرض السلع والخدمات والطلب عليها.

ث)يجعل التوازن السابق بين العرض والطلب السياسي النقدية والمالية لدولة ما تحقق أهدافها بيسر وسهولة فتستطيع بواسطة زيادة الانفاق العام لزيادة نقص كمية النقود بما يحقق لها الاستقرار الاقتصادي الذي هو من أهم الحوامل التي على تنفيذ الخطط الطموحة لتحقيق معدل التنمية المطلوب.

المطلب الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة، سنتطرق الى تعريف هذه المؤسسات حسب المشروع الجزائري، وأهميتها.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بموجب القانون 02/17، المؤرخ في 10جانفي 2017، والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي حدد تدابير الدعم والأليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنهاء والديمومة حيث عرف المشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

-تشغل من واحد(01) المئتين وخمسين(250) شخصا.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة(04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز رقم مجموعة حصيلتها السنوية(01) مليار دينار جزائري.

-تستوفي معيار الاستقلالية.

الجدولرقم (1-1) : تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
المصغرة	من 01 الي 09	أقل من 20 مليون دج	يتجاوز مجموعة حصيلتها السنوية 10مليون دج
الصغيرة	من 10 الي 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المتوسطة	من 50 الي 250	من 200 مليون دج الي 02 مليار دج	من 100 الي 500 مليون دج

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتضح هذه الأهمية فيما يلي:

-توفير فرص عمل لأفراد المجتمع، وبالتالي الحد من مشكلة الفقر والبطالة.

-تساهم في توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

-تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة.

-تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة روافد لتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، حيث تشكل في بعض الصناعات 75% من المكون الرئيسي.

-تشكل بيئة مناسبة للإبداع والابتكار في مجال العمل.[1]

الفرع الثاني:خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن ذكر أهم خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

-سهولة التأسيس والنشأة، ويتناسب مع اقتصاديات البلدان النامية.

-صغر حجم رأس مال هذه المشروعات، مما يمكنها من سهولة الحصول على التمويل اللازم.

-السهولة والبساطة في التنظيم من خلال اللامركزية في التسيير، من خلال التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام.

-جودة منتجاتها، وهذا لاعتمادها على مهارات عملها الحرفية والمهنية العالية، وهذا حتى تصنع لنفسها اسما متميزا.

-تعتبر بمثابة المورد الأساسي والقاعدة الخلفية لصناعات الكبيرة.

-استرداد القروض في فترة زمنية قصيرة، بسبب صغر رأس مالها المستثمر.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط، ما يمكنها من الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وقضائها على البطالة.[2]

[1] سمير هربان، واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصاريف الإسلامية، مصرف السلام الجزائر نموذجا، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 01، جامعة الجزائر 03، 2022/06/30، ص 50.

[2] قعيد إبراهيم، دية السعيد، عمارة لخضر، دور التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 02، المجلد 07، جامعة الوادي، 2022، ص 19.

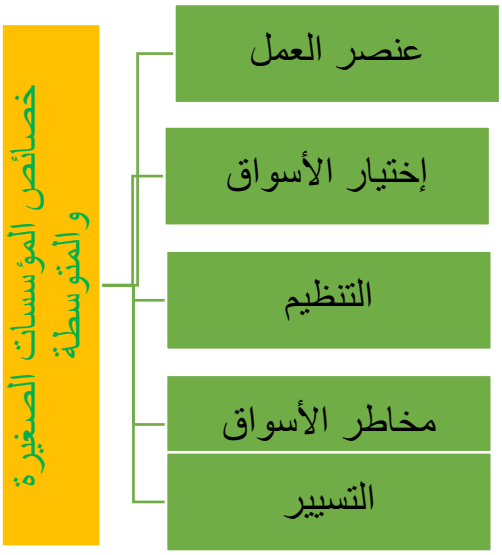

الشكل رقم(1-2): يوضح خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثالث: أهداف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الأهداف التي ترمي لها المشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي:

- التخفيف من مخاطر توطين الأنشطة الاقتصادية وبتنويع مصادر الدخل.
- المساهمة في توطين الأنشطة الاقتصادية في المناطق المنعزلة لترقية وتثمين الثروة المحلية.
- استحداث روح المبادرة الفردية في التخلي عن المشروعات القديمة والبدء بأنشطة لم تكن موجودة من قبل.
- استغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانيات المحلية في بناء استثمارات تبحر بالنفع للمجتمع.

-خلق فرص عمل جديدة لخرجي المعاهد والجامعات وإدماج الفئات التي تم تصريحهم من العمل.

-تجسيد الأفكار الجديدة التي تتطلب إمكانية مالية وفنية معتبرة.[1]

الفرع الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

رغم التباين الواضح في تقديم مفهوم موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك اتفاق تقريبي عن دورها التنموي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وانطلاقا من الدور المهم هذه المؤسسات في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث أكدت تجارب العديد من دول العالم مثل الصين والولايات المتحدة وألمانيا وغيرها، الدور المهم لهذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية ويظهرا جليا من خلال تأثيرها على التوازنات الاقتصادية الكلية، والارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار ومساهمتها في تحقيق التوازن الجهوي والتكامل الصناعي وغيرها، أما من الناحية الاجتماعية يبرز دورها في توفير مناصب شغل والاستغلال الأمثل للطبقة المادية والبشرية وأيضا الموارد المحلية.

[1] أسمهان يعيش تمام، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2015/2014، ص 32.

1 -الدور الاقتصادي

تتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم، فهي تعتبر البنية التحتية للاقتصاد الوطني نظرا لدورها المحوري والفعال في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

أولا) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة حجم الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني والقيمة المضافة، إذ تسمح بزيادة حجم المعاملات على مستوى الاقتصاد الوطني، فقد توصلت دراسة حديثة أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام تختلف من دول الى أخرى حسب مستوى الدخول، فمساهمتها مرتفعة في الدول التي تكون فيها الدخول مرتفعة، وتنخفض في الدول التي تكون فيها الدخول منخفضة.

حيث تبلغ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج القومي الإجمالي فإنها تساهم ب 40% من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصة القطاع 50%.

أما من حيث مساهمتها في رقم الأعمال فتبلغ حصتها 65% من مجموع رقم أعمال المشروعات في الاتحاد الأوروبي فمثلا فرنسا حققت هذه المؤسسات رقم الأعمال قدر ب 850 مليار فرنك عام 1944 كما تساهم المؤسسات التي تستخدم أقل من 100 عامل بنحو 25% من حجم البيوع الأمريكية مند أوساط الثمانينات.

ثانيا) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك الى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات من خصائص تصديرية تتمثل في كون منتجات هذه المؤسسات عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية، كما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير، إضافة الى تمتعها بقدرة أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم انتاجها نسبيا على المدى القصير.

حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحصة تتجاوز 50% من الصادرات في إيطاليا وبين 40-46% في الدانمارك وسويسرا، و 30% في فرنسا والنرويج وهولندا وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل الى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50% في الصين.

كما أن المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الحرفي تتمتع بالمرونة نظرا لتواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون قادرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها خاصة إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها، ومن ناحية أخرى فإن المنتجات التي تعتمد على العمل اليدوي تلقى اقبالا متزايدا في أسواق الدول المتقدمة

بسبب ارتفاع مستويات المعيشة، حيث بدأت تفقد منتجاتها المصانع الكبيرة ومكانتها، بينما احتلت المنتجات غير النمطية ذات الطابع الحرفي مكانة متزايدة في أسواق الدول المتقدمة.

ثالثا) الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جذب الكثير من المدخرات الصغيرة، والمساهمة في زيادة الادخار الخاص في تمويل المشروعات الزائدة، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال مما يجعلها نواة المشروعات الكبيرة، مما تساهم في زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد القوي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بفعل عام مضاعف الاستثمار المعجل.

كما تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تسيير وتعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الأفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات غير الحكومية) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج.

وأيضا تقوم بدمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة، فإن أفراد الذين يمتلكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة، هذه الميزة تعمل على جلب مدخرات الناس البسيطة الى عملية الإنتاجية بدلا من

أن تضل جامدة وبدون استغلال، مما يؤدي الى تآكلها مع الزمن بسبب مجريات الدورات الاقتصادية المختلفة والتي أبرزها التضخم وانخفاض القوة الشرائية.

رابعا) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنويعا وتطويرا للأنشطة التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت كذلك نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا، فرغم تطور الصناعات الكبيرة تضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية التنمية الاقتصادية.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات الكبيرة في أي الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لا يوجد مصنع في العالم يتم إنتاجه في ورشة معامله بنسبة 100% لابد من أن يكون هناك تكامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة.

إن تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في أي اقتصاد يعتبر ظاهرة صحية، ومن المقومات الأساسية لهيكلها الاقتصادي وقوة دافعة لعملية التنمية، فنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبيرة، وقد حققت كثير من الدول المتقدمة مكاسب اقتصادية جراء إتباعها هذا النمط في مختلف مؤسستها، فكانت نسبة رقم الأعمال من المنتجات الوسيطية في شكل مقاولة باليابان مثلا سنة

1990كالتالي: معدات كهربائية 60%، معدات النسيج 75%، معدات النقل 72%، وهذه الأرقام توضح درجة الاعتماد على هذه العملية في اليابان، باعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الاستهلاكي الوسيط عن طريق التركيب أو التجميع، محققة بذلك التكامل الاقتصادي بين المؤسسات.

خامسا) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي:

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطين والنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة الي المدن الكبرى.

ولقد أصبحت التنمية الإقليمية ضرورية لتعبئة الفائض الاقتصادي الموجود بين الريف وأقاليم الدولة التي فرضها واقع هذه الأخيرة، بحيث يهمل المهتمين بأمور التنمية غالبا البعد المكاني لتوطن الأنشطة الاقتصادية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبير في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية أي توزيع التنمية جغرافيا ذلك لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها لانتشارها جغرافيا في جميع أقاليم الدولة وتحقيق نمو متوازن جهويا وإزالة الفوارق بين أقاليم الدولة وما يمكنها من تحقيق أهداف تنموية اجتماعية.

كما تقوم دول عديدة بوضع خطط للتنمية المكانية أو الحضرية وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيض الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة، ولتحقيق هذا يتوجب تأمين فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن، ومن

الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ألية ضرورية لتأسيس واستمرارية هذه المناطق العمرانية.[1]

المطلب الثالث : آثار ومشاكل التمويل وآليات دعمها

دور التمويل الإسلامي في معالجة مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن من خلالها الحصول على الموارد المالية لتمويل دورات الاستغلال والاستثمار،

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للتمويل الإسلامي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يترتب عن التمويل الإسلامي عدة أثار إيجابية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى التنمية الاقتصادية وأهم هذه الآثار ما يلي:

- إن إلغاء التكلفة التي تتحملها المؤسسات عند إستثمار الأموال عن طريق الفائدة الربوية، فتصبح تلك التكلفة متساوية للصفر ومعلوم أنه كلما قلت تكاليف التمويل كلما إتسعت دائرة الإستثمار، وينعكس ذلك على تكاليف إنتاج السلع مما يزيد من القدرة التنافسية للمؤسسة، وينعكس على القدرة الشرائية، ودرجة الرواج في السوق مما يؤدي الى توفير المناخ وتجديد حافز الإستثمار لدى أصحاب المؤسسات.
- إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي يؤدي الي سهولة المزج بين عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صوره المتعددة من مضاربة، ومشاركة، مرابحة،

[1] جليلة دحمون، ريمة يحمدي، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل –حالة ولاية قالمة–، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 ، 2019 ،ص 24.

سلم.....، الأمر الذي يؤدي الى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف المجالات، ومن جهة أخرى تتجه الأموال المكتنزة أو المدخرة الى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات إستثمارية هامة.

- تعدد وتنوع صيغ وأساليب التمويل الإسلامي المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يطرح عدة خيارات أمام المؤسسات خاصة في ظل تناسب كل صيغة أو أسلوب مع قطاعات إقتصادية معينة.
- بإعتبار أن التمويل الإسلامي هو أكثر إستقرار ومرونة فهو بالتالي يوفر المناخ المناسب لخلق ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام.

الفرع الثاني: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من المفروض أنه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة، كلما تيسرت شروط الحصول عليها، لكن الملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه بالرغم من تعدد المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها واستمرارها، إلا أن فرص الوصول إليها تبقي ضعيفة، حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشكلة تمويلية عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهذا على مستوى جميع أنحاء العالم وغير أن هذه المشاكل تتعاظم في الدول النامية والعربية بشكل خاص، نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها، الذي يرتكز بصفة أساسية على البنوك، والذي يتسم بشئ من القصور وعدم

الانتشار والافتقار الى للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلا عن ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمرين.

1. مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي:

حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المالي المنظم ولاسيما من البنوك التجارية، ويمكن إيجاز أهم هذه الصعوبات في:

- المبالغة في المطالبة بالضمانات، وبالقياس فإن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل المصرفي الممنوح، فإن هذا يعني ضآلة فرص الحصول على التمويل اللازم لها.
- صعوبة الحصول على القروض، من خلال عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها، وعدم تحمسها لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم معاملاتها مع ما تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك.
- محدودية حجم ونوع التمويل حيث غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل، وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة التسديد.

-طول مدة الإجراءات حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك.

2. مشاكل متعلقة بالمؤسسة:

بالإضافة الى مشاكل التمويل المصرفي التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، قد تصدم بمشاكل تتعلق بالمؤسسة نفسها.

-ضعف التمويل الذاتي حيث من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ضعف القدرة على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية، والتي تظهر آثارها بشكل جلي من خلال انخفاض معدلات الأرباح مقارنة مع المؤسسات الأخرى المشابهة في السوق.

-السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة.

3. مشاكل تمويلية أخرى:

بالإضافة الى المشاكل التمويلية المترتبة عن شروط التمويل المصرفي وقصور الإدارة المالية للمؤسسة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه معوقات أخرى ناتجة عن المحيط المالي الدي تنشط فيه، تساهم في الحد من فرص نفادها لمصادر التمويل، وذلك بما يعمق من مشاكل تمويليها، ويمكن حصر تلك المعوقات في النقاط الأساسية التالية:

- عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتزايد حدة مشكلة التمويل في حالة ما إدا كانت الدول النامية تفتقر الي المؤسسات المالية

المتخصصة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانه في حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة الي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المؤسسات.

- عدم القدرة على اللجوء الى الأسواق المالية: يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –النسبة الغالبة–غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لسبب قدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك، وهذا ما يضيع على المؤسسات فرصة كبيرة لتمويل استثماراتها.[1]

الفرع الثالث: الآليات المقترحة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر مشكل التمويل أحد أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأصحابها عادة ما يكونون من المهنيين الصغار الذين لا تتوفر لديهم المدخرات المالية الكافية التي تمكنهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة، كما يوجد لديهم الضمانات الكافية التي يمكن تقديمها للبنوك للحصول بموجبها علىقروض.

[1] مكاوي الحبيب، بابا حمد كريمة، البورصة المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة، العدد 02،جامعة المسيلة، سبتمبر 2017، ص35.

أولا: التمويل الذاتي:

يقصد بها اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها الذاتية المتاحة والمتمثلة في الإحتياطات والأرباح المحتجز وكذا مخصصات الإهتلاكات والمؤونات... دون اللجوء الي مصادر تمويل خارجية، بمعنى الأموال المتوفرة لدي المؤسسة والناتجة عن نشاطها، تعود ملكيتها لصاحب المؤسسة وليس فيها تسديدات وتكون مصادر التمويل الذاتي من الأتي:

أ) الادخارات الشخصية.

ب) الاحتياطات.

ت) الأرباح المحتجزة.

ث) مخصصات الإهتلاكات والمؤونات.

ثانيا: التمويل عن طريق القروض المصرفية.

1 قروض قصيرة الأجل: تلجأ المؤسسات الى طلبها غالبا من أجل تمويل العمليات الجارية خلال نشاطها وتضم التشكيلة الاتي:

أ) قروض عامة.

ب)قروض خاصة.

ت)قروض الالتزام.

2 قروض متوسطة الأجل: توجه لتمويل بعض العمليات الاستثمارية كشراء آلات جديدة للتوسع في العملية الإنتاجية، أو جراء تعديلات تطور في الإنتاج تتراوح مدتها من 01 سنة الي 05 سنوات مما يعطي المؤسسة نوعا من الراحة بتوفير التمويل في الوقت المحدد، إلا أن القروض قصيرة الأجل عادة تكون ذات مخاطر بالنسبة للبنك ويرجع ذلك الي أنه إدا حل تاريخ الاستحقاق وكانت المؤسسة مستمرة في حاجاتها للأموال فإنه (البنك) يواجه احتمالات عدم قدرة المؤسسة على السداد.

ويمنح مثل هذه القروض الي جانب البنك وكلاء بيع التجهيزات، شركات التأمين، صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وتمول الجهة المقرضة ما بين 70% الي 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسوية معاملاتها بسرعة كالشاحنات والسيارات والباقي كهامش أمان للممول، ويوجد أسلوبان تمنح بموجبها هذه القروض هما عقود البيع المشروطة، والقروض المضمونة في حالة البيع بالتقسيط، حيث يحتفظ وكيلا لآلات أو التجهيزات بملكيتها الي أن تسدد المؤسسة كامل قيمتها.

3 قروض طويلة الأجل: هي القروض التي تزيد آجالها 05 خمسة سنوات وقد تصل الي 10 عشرة سنوات أو 20 عشرين سنة، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء المصانع، إقامة مشاريع جديدة، تقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية الي تمنح قروض قد تصل الي 20 عشرين سنة وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، الي

جانب البنوك الصناعية التي تمنح قروضا تتراوح مدتها ما بين 03 الي 10 سنوات، بغرض إقامة المباني، المستودعات، شراء آلات ومعدات انتاج..... الخ، والبنوك الزراعية التي تمنح قروض طويلة الأجل لتمويل وتطوير القطاع الزراعي، ذلك مقابل ضمانات عينية كالرهن العقاري والرهن الحيازي، ونتيجة لارتفاع المخاطرة فيمثل هذه القروض، فإن البنوك بمختلف أنواعها تشدد وتتخذ إجراءات وقائية، كأن تشترط تعهد طالب القرض بعد ممارسة أي نشاط آخر قد يؤثر على قدرته عن السداد، أو طلب ضمانات ذات قيمة مرتفعة كالعقارات والأراضي.

4 **قرض الايجار**: هو أسلوب تمويلي يقوم بمقتضاه المؤجر (الممول) بشراء أصل معين بطلب من المستأجر الذي يستلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كال فترة زمنية معينة، مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل وفي ظل العلاقة التعاقدية بين الطرفين.

ثالثا: التمويل عن طريق الصيغ الإسلامية:

تتمثل صيغ التمويل الإسلامي في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم، المزارعة، المساقات، الاستصناع. ولقد تم التعريف بهذه الصيغ في المبحث الأول.

رابعا: التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري.

1. مفهوم رأس المال الاستثماري وتاريخ نشأته:

يعتبر رأس المال الاستثماري أسلوب حديث ومتميز لتمويل المشاريع الاستثمارية يعتمد على أساس المشاركة واقتسام الأرباح، ذلك من خلال رؤوس الأموال التي يرغب الادخار العام أو ادخارات المؤسسات (بنوك، شركات تأمين، منشآت أعمال...) في استثمارها بمخاطر مرتفعة على العموم مع توقع تحقيق عائد مرتفع حيث تقوم شركات رأس المال الاستثماري بتقديم الدعم المالي والفني والإداري كما تحرص على المتابعة والإرشاد للمصمم خاصة في بداية نشاطها وتمويلها دون اشتراط ضمانات وقيود على هذا التمويل غير أن هذا الأسلوب من التمويل يختلف كليا عن التمويل المصرفي، إذ أن رأس المال الاستثماري يتم استرداده في نهاية برنامج الاستثمار بعد إدراج العائد ومن دون تقديم أي ضمان عند إبرام عقد المشاركة، ويتحمل المستثمر كليا أو جزئيا الخسارة في حالة الفشل المشروع الممول.

تعود نشأت رأس المال الاستثماري الي اليوناني طاليس دوميلية Thales de Milet عالم الهندسة، تحت أسم رأس المال المخاطر الذي أقام أول مشروع في التصنيع الزراعي "استخراج الزيت من الزيتون أما النشأة الحديثة لرأس المال الاستثماري فتنسب الي الجنرال الفرنسي دوريو Doriot الذي أنشأ في أمريكا عام 1946 لأول شركة متخصصة في رأس المال الاستثماري في العالم وهي: الأمريكية للبحث والتطوير Américain research and

développement ثم انتشرت هذه الفكرة في كل دول العالم وأصبحت وسيلة تمويلية مهمة جدا تلعب دورها في دعم وتمويل المؤسسات وتحقيق النمو الاقتصادي.

2. **إجراءات تطبيق التمويل عن طريق شركات رأس المال الاستثماري:** ويتم ذلك حسب المرحلة التالية:

1-2-المرحلة الأولي: وتقوم فيها شركة رأس مال الاستثماري بتجميع الموارد المالية، وهنا تظهر قدرة الفريق المكون لهذه الشركة ومهارته في جمع الموارد واجتذاب المستثمرين، وبعدها تأتي مرحلة البحث التي يتمثل هدفها في جذب أصحاب المشروعات (ملفات الترشح) الطالبين لهذا النوع من التمويل وهنا تظهر فعالية شركات رأس المال الاستثماري.

2-2- المرحلة الثانية: وهي مرحلة مكملة للأولي حيث يتم تصنيف ملفات الترشح بحسب درجة المصداقية وذلك بإجراء اختبار معمق للملفات لاختيار المناسب منها لتصل مؤسسة رأس المال الاستثماري الي تحديد كيفية تدخلها في المشروعات المستفيدة من التمويل. **3-2- المرحلة الثالثة:** وفيها تقوم مؤسسة رأس المال الاستثماري في إطار ممارسة هذا النشاط التمويلي بإعادة بيع الاشتراكات للخروج من المشروعات الممولة ولتعيد طرح اشتراكاتها في السوق التمويلي.[1]

[1] عاد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص 35،36،37

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة أكثر قمنا بمراجعة مجموعة من الدراسات من خلال الاعتماد على الدراسات المحلية والدراسات العربية والأجنبية .

المطلب الأول : الدراسات الوطنية

تناولنا في هدا المطلب اهم الدارسات الوطنية التي تناولت احد متغيرات الدراسة والملخصة في الجدول التالي :

جدول رقم (1-2) : الدراسات الوطنية

الرقم	النوع	العنوان	المؤلف	السنة	المنهجية	النتائج	التوصيات
1	مذكرة	دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية بمصرف السلام أدرار	كرزازي سارة شيباني مبروكة	2020 / 2021	المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل توضيح أهم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واستخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي تم الاستعانة به في تتبع مراحل نشأة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لما تحققه من مردود اقتصادي على مستوى كافة القطاعات، ورغم الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تعاني من مشاكل عديدة وعلى رأسها التمويل الذي يعتبر من أهم المعوقات التي تعترض هذا النوع من المؤسسات.	- على طلبة العلم الاهتمام بالمعاملات الخاصة بالعلم الشرعي والتي تعتمد على الشريعة الإسلامية. - تشجيع إقامة مؤسسات إسلامية عامة أو خاصة لضمان مخاطر التمويل بالصيغ الإسلامية للمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة.
2	مذكرة	دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة (2008-2011)	جوغي خديجة	2014 / 2015	تم الاعتماد على المنهج الوصفي في المبحث الأول من الفصل الأول، و المنهج التاريخي في المبحث الثاني من الفصل الأول لأنه الأسلوب الأنسب لتناول الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني، فاعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي.	صيغ التمويل الإسلامي تمول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع مراحل حياتها. يعتبر التمويل الإسلامي البديل الأول الذي يجب أن تتجه إليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	- العمل على توفير الأطر القانونية التي تعمل على الاستفادة من الصيغ الإسلامية للتمويل من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - توفير الدعم و التدريب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفهم بالصيغ الإسلامية.

3	مذكرة	دور التمويل المصرفي الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك السلام (2015-2019)	آسيا ثليب فاطمة عياض	2018 / 2019	اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التمويل الإسلامي ومعرفة دوره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق لبعض المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية وذلك في زيادة الناتج المحلي الخام وتوفير مناصب الشغل وبالتالي القضاء على البطالة.	- تفعيل دور التمويل المصرفي الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب خاصة والجزائر عامة. - رفع الحواجز أمام البنوك الإسلامية وتوفير البيئة الملائمة لنشاطها.
4	مذكرة	مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر	ع الجبار أسماء شقراني رشيدة	2019 / 2020	المنهج التاريخي: تم الاستعانة به من أجل تتبع بعض الإحداث التاريخية كنشأة البنوك الإسلامية. المنهج الوصفي: تم الاستعانة به من اجل تغطية كل جوانب الموضوع وجمع المعلومات المتعلقة بكل من البنوك الإسلامية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا آليات التمويل الإسلامي. أما المنهج التحليلي فاستخدمناه في الجانب التطبيقي من أجل تحليل الدراسة الميدانية.	- التمويل الإسلامي يلعب دورا هاما في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع الى سهولة شروط التمويل وعدم اشتراط ضمانات تعيق التمويل. - تعدد وتنوع صيغ التمويل الإسلامي كصيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة وجواز التعامل بها واستخدامها من الناحية الشرعية يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المفاضلة بين هذه الصيغ فيما يتماشى واحتياجاتها.	- توفير معلومات كافية عن عمل البنوك الإسلامية في كافة المجالات الخاصة وكذا تشجيع المبادرات التي لها علاقة بالاقتصاد الإسلامي. - دعم الحكومات لنشاط البنوك الإسلامية وحمايتها. - تنظيم ملتقيات وندوات حول التمويل الإسلامي من طرف البنوك الإسلامية لتخسيس العملاء على اختلاف أنشطتهم بهذا النوع من التمويل.

المطلب الثاني : الدراسات العربية

جدول رقم (1-3) : الدراسات العربية

الرقم	النوع	العنوان	المؤلف	السنة	المنهجية	النتائج	التوصيات
1	مذكرة	دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشئات الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم دراسة ميدانية	محمود سلامة سليمان الجويفل	2012 / 2013	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، واتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي.	يوجد دور للبنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، إضافة الى وجود فاعلية لصيغ التمويل المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسط الحجم.	على السلطات المختصة المساهمة في إنجاح البنوك الإسلامية لما لها من تأثير كبير في تجميع المدخرات وإيجاد البديل المحلي لتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
2	مذكرة	تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	أمارة محمد يحيى عاصي	2010	الجانب النظري : يعتمد على مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بالمصارف الإسلامية. الجانب التطبيقي : يتضمن تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل	تنمو استخدامات الأموال بمعدلات متضاعفة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يشير إلى أن المصرف الإسلامي قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، وأنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.	- السعي لابتكار أساليب تمويلية واستثمارية جديدة للعمل المصرفي الإسلامي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتلبي حاجات المتعاملين. - التوازن في إدارة السيولة بين نوعية الودائع ومجالات توظيفها.
3	مذكرة	أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.	جمال محمد يونس الزعبي	2019	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبنوك التجارية الأردنية لتحديد أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية.	أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.	أوصت الدراسة بضرورة دعم دائرة التدقيق الداخلي بكافة الأدوات لمواكبة أحدث الأساليب المتبعة في الرقابة الداخلية للبنوك المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (1-4) : الدراسات الأجنبية

الرقم	النوع	العنوان	المؤلف	السنة	المنهجية	النتائج	التوصيات
1	مجلة	La gestion des risques dans les banques islamiques	Anouar Hassoune	2008	استخدم المنهج الكمي	تشابك مخاطر الأنشطة البنكية وتحديات إدارة البنوك الإسلامية وبالإضافة إلى الوساطة والمخاطر الغير مالية. تشابك المخاطر والتحديات التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية.	تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية
2	رسالة ماجستير	Islamic finance for SMEs in Jordan (1978-2014).	Hamzeh Fayez Mumani	2014	استخدم المنهج الكمي	إن البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية لها دور مهم في تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن قطاع المؤسسات يعتبر قطاعًا حيويًا لتحقيق العديد من عمليات التنمية في مختلف المجالات	سوف تكون هذه البنوك والمؤسسات أكثر ملائمة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التقليدية
3	كتاب	The Role of Islamic Financial Institutions In Financing Micro	Habib Ahmed	2003	استخدم المنهج الكمي	إن البنك الإسلامي يستطيع تمويل المشروعات الصغيرة بتكلفة اقل من البنوك الربوية	أوصت الدراسة بضرورة تتبع صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة من قبل البنوك الربوية

المطلب الرابع : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

جدول 1-5 : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

صاحب الدراسة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
كرزازي سارة شيباني مبروكة	تشبه دراستنا من حيث الإشكالية	تختلف في مكان الدراسة الميدانية حيث كانت في بنك السلام
جوغي خديجة	تشبه دراستنا في تناولها عملية التمويل الاسلامي	تختلف في المنهج حيث استخدمت المنهج التاريخي
آسيا ثليب فاطمة عياض	تشبه دراستنا من حيث المنهج الوصفي والتحليلي	تختلف عن دراستنا في إظهار التمويل الاسلامي كتمويل بديل
ع الجبار أسماء شقراني رشيدة	تشبه دراستنا في إبراز دور التمويل الاسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تختلف في مكان الدراسة الميدانية حيث كانت في بنك البركة
محمود سلامة سليمان الجويفل	تشبه دراستنا من حيث المنهج الوصفي والتحليلي	تختلف عن دراستنا في دور البنوك الإسلامية وليس التمويل
أمارة محمد يحيى عاصي	تشبه دراستنا من حيث الأهداف	تختلف عن الدراسة الحالية من خلال إبرازها مشاكل التمويل الاسلامي وتعقد التمويل التقليدي
جمال محمد يونس الزعبي	تشبه دراستنا من حيث المنهج الوصفي والتحليلي	تختلف عن دراستنا من خلال الهدف حيث تهدف الى إبراز الدور الاقتصادي للمشاركة في البنوك التجارية والبورصة
Anouar Hassoune	تشبه دراستنا من خلال تناولها صيغ التمويل الاسلامي	تختلف عن الدراسة من حيث المنهج حيث استخدم المنهج الكمي
Hamzeh Fayez Mumani	تشبه دراستنا في تناولها دور التمويل الاسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والناشئة	تختلف عن دراستنا في إبراز دور المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن
Habib Ahmed	تتشابه مع دراستنا في دور التمويل المصرفي الاسلامي	تختلف عن دراستنا في إبراز دور صيغ التمويل المصرفي الاسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في الفصل الأول تحديد إطار نظري للتمويل الإسلامي من أجل الفهم الصحيح للتمويل الإسلامي لما له مكانة جيدة في النظام الإقتصادي الإسلامي نظراً إلى روافده المتعددة والتي من خلالها يشعر الفرد في المجتمع الإسلامي بالراحة والطمأنينة والرفاهية الاقتصادية بغض النظر عن المستوى المالي لكل فرد من أفراد المجتمع.

كما أن التمويل الإسلامي تضبطه مجموعة مبادئ هي التي تكشف الستار عن ملامح الإطار العام الذي يجب أن يلج فيه التمويل من أجل أن يكون مقبولاً شرعاً.

كما تطرقنا في هذا أيضا الى اهم الدراسات المتعلقة بالتمويل الإسلامي من خلال المبحث الثاني، حيث تم تقسيمة الى دارسات وطنية واجنبيةوعربية ، كمايعتبر موضوع دور التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعاً واسعاً لا يمكن حصره بسهولة، حيثيختلف مدلولها باختلاف النشاط الإقتصادي واختلاف القطاعات داخل نفس البلد.

الفصل الثاني :

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

وكالة غرداية

تمهيد :

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى مجموعة الصيغ التمويلية الإسلامية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكذا الدراسات السابقة. سنحاول في هذا الفصل تقييم تمويل البنك الوطني الجزائري (وكالة غرداية)و كذلك كيفية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

وقد قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني : تحليل، تفسير و مناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

من خلال هذا المبحث نوضح بعض جوانب الدراسة و المتمثل في التعريف بمجتمع الدراسة التي تم اختيارها و طريقة جمع معطياتها.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة.

استند إنجاز الدراسة التطبيقية, إلى عدد من الأدوات الكمية والبرامجالمعلوماتية كما هو مبين في الفرع التالي:

الفرع الأول : مجتمع الدراسة.

يعد مجتمع الدراسة البنك الوطني الجزائري واخترنا وكالة غرداية كعينة للدراسة.

أولا : <u>تقديم البنك الوطني الجزائري</u>

مند نشأته سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري كل شخص طبيعي ومعنوي، وبهذا فهو يملك أكثر من 2.5 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام، ويقدم لزبائنه منتجات وخدمات بنكية، وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول وبأسعار تنافسية.

يوجد أكثر من 5000 موظف يساهم في تسير العمل داخل البنك لكي يدعم كافة الناشطين المحلين في تحقيق مشاريعهم من خلال عروض تمويلية ملائمة ومتابعة ذات نوعية وجودة مما يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني.

يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه 227 وكالة تجارية موزعة عبر كافة التراب الوطني تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال قصد تقديم كامل خدماته، يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقة بنكية تسهل تعاملاتهم النقدية اليومية عن طريق وضع 100 شباك بنكي آلي و 171 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات وحتى خدمة الدفع الآلي لدى المحلات التجارية الكبرى.

ثانيا : <u>تعريف وكالة غرداية</u>

إن وكالة غرداية (أول نوفمبر) تعد من اللبنة الأساسية في نظام البنك الوطني الجزائري، لأنه يمكن اعتبارها هيكلا مصغرا لهدا الجهاز البنكي وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك، وتعتبر وكالة غرداية محل الدراسة تابعة لشبكة الاستغلال الجهوية بورقلة.

تضم حاليا 20 موظف ورقمها في التقسيم البنكي هو 292، وتسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها.

ثالثا :الهيكل التنظيمي لوكالة غرداية

الشكل رقم (2-1) : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة غرداية

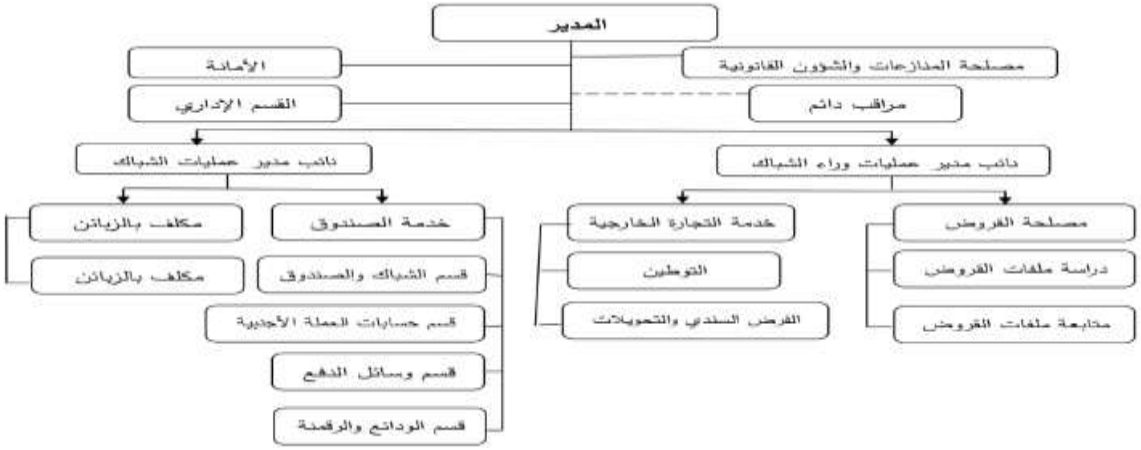

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من البنك

رابعا: أهداف و مهام البنك الوطني الجزائري

نلخصها فيمايلي:

1- أهداف البنك الوطني الجزائري :

يهدف البنك الوطني الجزائري إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار على مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل أهدافه في ما يلي:

- تحقيق حلال ربح ن خلال استقطاب المواد وتشغيلها وفق طرق إسلامية وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة.

– توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لا سيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة التسهيلات المصرفية التقليدية.

– تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصر في غير تقليدي.

– القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.

– تطوير أشكال التعاون مع المصارف المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات، تطوير أفاق الاستثمار، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.

2– مهام البنك الوطني الجزائري :

يقوم البنك الوطني الجزائري بالعمليات التالية[1] :

*–**في مجال الخدمات البنكية** : يقدم البنك لعملائه خدمات بنكية مختلفة أهمها :

- قبول الودائع من الجماهير.
- فتح الحسابات النقدية.
- دفع قيم صكوك الدفع ومقاصتهم.
- قبض الأوراق التجارية.

[1] من إعداد الطالبة، بناءا على وثائق البنك.

- تحويل الأموال داخليا وخارجيا.
- إصدار الكفالات البنكية.
- أوراق مضمونة وخدمات بنكية أخرى.

*-**في مجال الخدمات الاجتماعية** : وتتمثل في ما يلي :

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات والمساعدة على تمكين الحاصل على القرض ببدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته.
- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة.

*-**في مجال الاستثمار** : هو نشاط بنكي، حيث يقوم البنك الوطني الجزائري بإعطاء فرص استثمار أموال عملائه في مشاريع معينة ويقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.

*- **في مجال التمويل** : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات ص و م منها والكبيرة وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين تجار مستوردين مصدرين مقاولين وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية، ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح التي تلزمهم المنبثقة عن خبرته في تلك المجالات. وتختلف صيغ تمويل البنك التي يستعملها وهي كلها تتشارك

في كونها تعتمد على طرق إسلامية ومنها التمويل بالمرابحة، الاستصناع، التأجير، بيع السلم.

الفرع الثاني : تحديد متغيرات الدراسة و طريقة جمعها

للدراسة متغيرين، هما :

* **المتغير المستقل** : صيغ التمويل الاسلامي.

* **المتغير التابع** : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما بالنسبة لطريقة تجميع المتغيرات، فلقد تم جمع المعلومات المطلوبة من خلال التوجه إلى موقع وكالة البنك الوطني الجزائري غرداية

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

يمكن إيجازها في:

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الجمع

تمثلت الطرق التي استخدمت الجمع البيانات الخاصة بالدراسة في:

* **المقابلة** : تعد المقابلة من بين الوسائل التي تستخدم بكثرة في البحوث الاجتماعية التطبيقية ذلك لأنها تمكن منالحصول على المعلومات من مصادرها البشرية.

وتعرف المقابلة على أنها محادثة تتم بين الباحث وشخص أو آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة ما، أو موقف معين يسعى الباحث خلالها لمعرفته من اجل تحقيق أهداف الدراسة.

أو قد تعرف على أنها استبيان شفهي مباشر وجها لوجه أو غير مباشر عن طريق الهاتف، الأقمار الصناعية أو "محادثة انترنت".

وقد تم الاعتماد على المقابلة الحرة في هذه الدراسة، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تم طرحها مباشرة على بعض مسؤولي البنك، كان ذلك بهدف الحصول على معلومات حول البنك ،بالإضافة إلى رصد أهم الإجراءات الداخلية المرتبطة بوظيفة التمويل البنك .

الفرع الثاني : الأدوات الإحصائية المستخدمة.

تم الاعتماد على برنامج Excel 2007 لترجمت المعطيات العددية على شكل جداول، إضافة إلى الحصول على الأشكال البيانية المترجمة للجداول لاستخدامها في التحليل و التفسير.

المبحث الثاني : تحليل، تفسير و مناقشة نتائج الدراسة

سوف نتطرق الى ما يلي :

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

قبل التطرق الى تبيان دور البنك الوطني الجزائري في تمويل هذه النوع من المؤسسات، سوف نلقي نظرة وجيزة على تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وعددها خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020-2023 لولاية غرداية

يمكن إيجاز التطورات التي مرت بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-1) : يوضح تطور الم ص م خلال الفترة 2020-2023 لولاية غرداية

السنوات	2020	النسبة	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة
مصغرة	3743	92.69	3818	90.15	4118	90.56	3986	92.61
صغيرة	245	6.07	317	7.48	311	6.84	268	6.22
متوسطة	30	0.74	100	2.36	118	2.59	50	1.16
المجموع	4038	100	4235	100	4547	100	4304	100

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على وثائق مقدمة من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية غرداية.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نستطيع تمثيل الشكل التالي :

الشكل (2-2) : يوضح تطور الم ص م خلال الفترة 2020-2023 لولاية غرداية

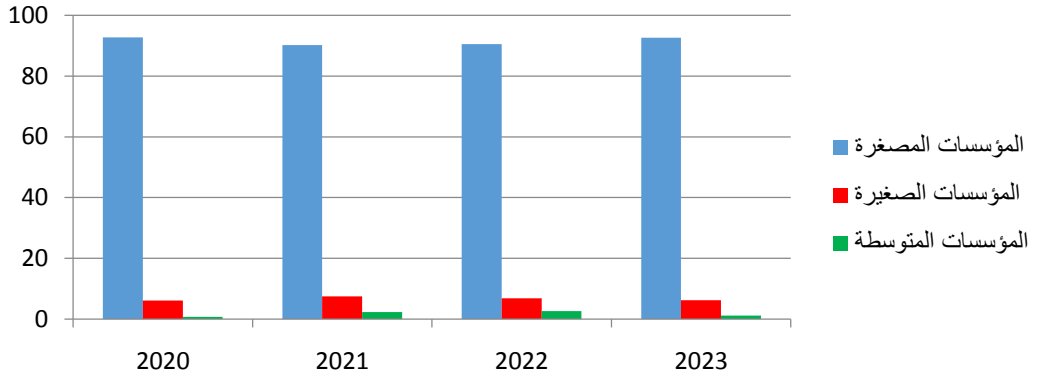

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2007.

الفرع الثاني : دراسة لتمويل البنك الوطني الجزائريوكالة غرداية

لدراسة وتبيان دور البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سوف نقسم ذلك الى جزأين :

أولا : الدراسة الإحصائية للتمويلات الممنوحة

1 - التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية خلال الفترة 2020-2023.

يكمن تلخيص التمويلات [1] التي يمنحها البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية في الجدول الموالي :

الجدول (2-2) : يوضح التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية خلالالفترة 2020-2023

السنوات	2020	النسبة	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة
التمويل قصير الأجل	13550	62.58	16670	66.48	16986	65.48	18962	67.43
التمويل متوسط الأجل	8050	37.16	8360	33.34	8925	34.40	9140	32.50
التمويل طويل الأجل	60	0.27	45	0.17	30	0.11	20	0.07
المجموع	21660	100	25075	100	25941	100	28122	100

الوحدة : مليون دينار جزائري

[1] أنواع التمويل : وهناك نوعين من التمويل :

* تمويل الاستغلال : وهو تمويل قصير الأجل وعادة لا تتعدى مدته سنتين (02).

* تمويل الاستثمار : وهو التمويل المتوسط والطويل الأجل وتكون مدته من سنتين (02) فما فوق.

نترجم معطيات الجدول في الأعلى في الشكل البياني التالي

الشكل (2-3) : التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية خلال الفترة2020-2023

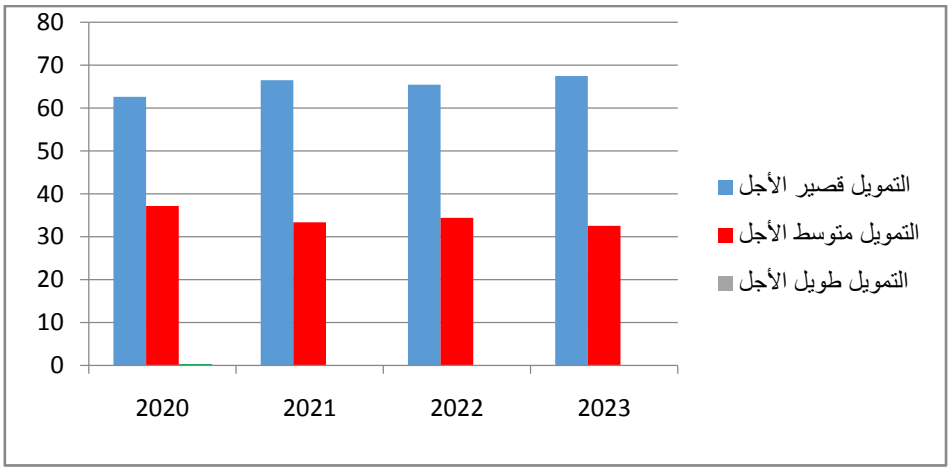

المصدر : بالاعتماد على الجدول (2-2) و برنامج Excel 2007.

2 التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى القصير خلال الفترة2020-2023

نلخص المعطيات المقدمة من طرف الوكالة في الجدول أدناه :

الجدول (2-3) : يوضح التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى القصير خلال الفترة 2020-2023

السنوات	2020	النسبة	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة
المرابحة	5670	38.76	6543	43.05	6842	47.49	7365	54.15
السلم	8960	61.24	8654	56.94	7564	52.51	6235	45.85
المجموع	14630	100	15197	100	14406	100	13600	100

نمثل الجدول أعلاه في الشكل التالي :

الشكل (2-4) : التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى القصير خلال الفترة 2020-2023

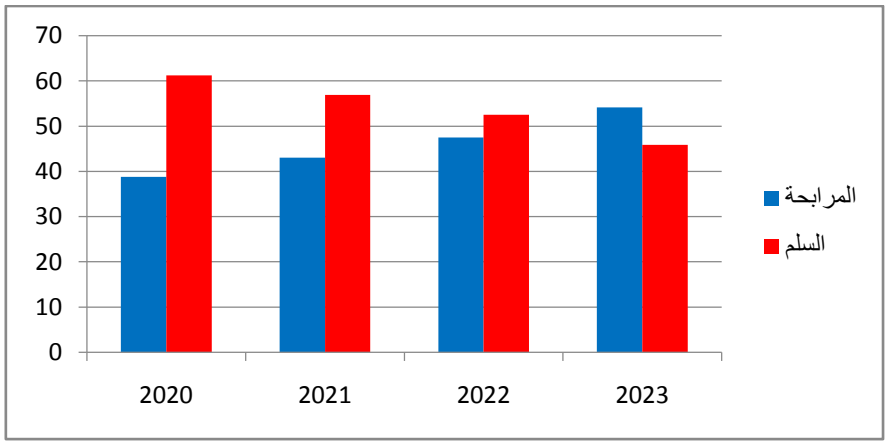

المصدر : بالاعتماد على الجدول (2-3) و برنامج Excel 2007.

3 التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى المتوسط خلال الفترة 2020-2023يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول (2-4) : يوضح التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى المتوسطخلال الفترة 2020-2023.

السنوات	2020	النسبة	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة
المرابحة	6532	62.22	10100	68.96	14581	74.09	15976	73.26
السلم	1672	15.93	1495	10.21	1132	5.75	1032	4.73
الإجارة	1693	16.13	2367	16.16	3654	18.57	4542	20.82
الاستصناع	601	5.73	585	3.99	314	1.59	257	1.18
المجموع	10498	100	14647	100	19681	100	21807	100

الوحدة : مليون دينار جزائري

من خلال معطيات الجدول نحصل على الشكل التالي:

الشكل (2-5) : يوضح التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى المتوسطخلال الفترة 2020-2023.

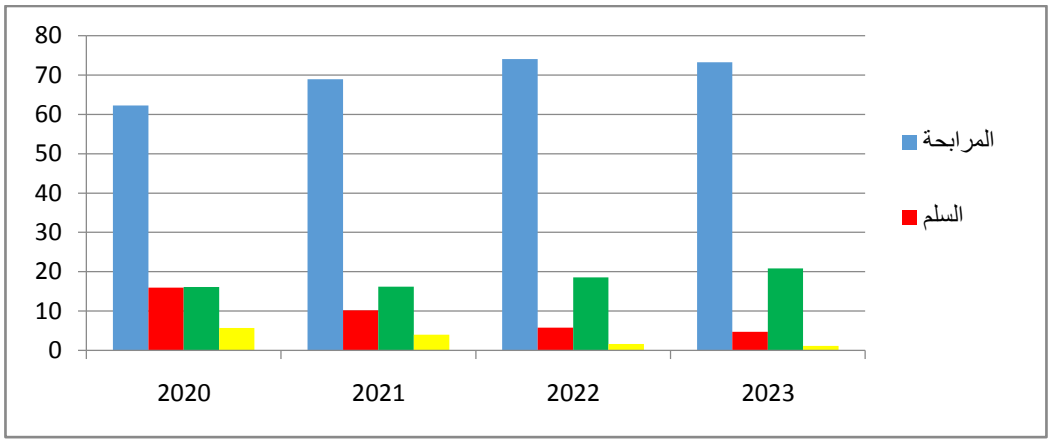

المصدر : بالاعتماد على الجدول (2-4) و على برنامج Excel2007

4 تطور تمويل البنك الوطني الجزائري ولاية غرداية للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020-2023يمكن ترجمة المعلومات المقدمة من طرف الوكالة في الجدول الآتي:

الجدول (2-5) : يوضح تطور تمويل البنك الوطني الجزائري ولاية غرداية للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020-2023

السنوات	2020	النسبة	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة
G.E	6530	52.19	6120	49.67	5698	45.40	5300	42
P.M.E	5982	47.81	6200	50.32	6853	54.60	7239	58
المجموع	12512	100	12320	100	12551	100	12539	100

الوحدة : مليون دينار جزائري

من خلال الجدول نمثل الشكل التالي:

الشكل (2-6) : يوضح تطور تمويل البنك الوطني الجزائري ولاية غرداية للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020-2023

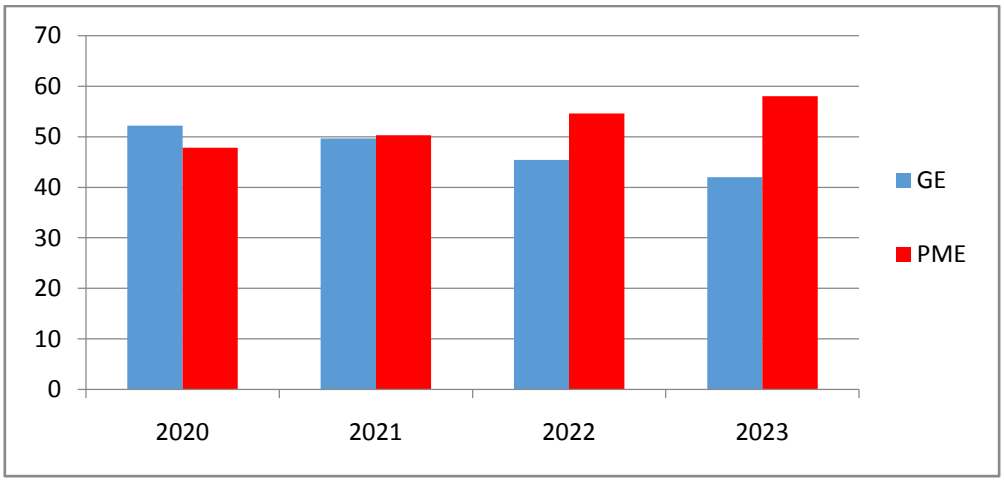

المصدر : بالاعتماد على الجدول (2-5) و على برنامج Excel2007

ثانيا : المراحل العملية للحصول على التمويل من البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية من خلال:

1- كيفية الحصول على التمويل :

تتطلب عملية التمويل تكوين ملف شامل يقدم للبنك يحتوي على العناصر التالية:

- طلب الحصول على التمويل ويحدد فيه العميل قيمة التمويل التي يطلبها ونوع التمويل ومدته.
- القانون الأساسي للمؤسسة (شخص معنوي) .

- دراسة تقنية اقتصادية والتي توضح من خلالها معطيات الفنية للمشروع ودراسة السوق إضافة إلى العناصر المالية كهيكل التمويل وجدول حسابات النتائج الخاصة بالخزينة، إضافة إلى تكلفة الاستثمار التقديرية .
- شهادات جبائية وشبه جبائية لتوضيح وضعية العميل تجاه مصلحة الضرائب وتجاه الدائنين الأخريين .
- عقود الملكية للتأكد من الثروة الحقيقية التي يملكها الزبون.
- الميزانيات والحسابات الملحقة لثلاث سنوات لدورات مالية مبررة من طرف مندوب الحسابات أو محاسب معتمد.
- وثائق أخرى على غرار بعض الفواتير ونسخ من السجل التجاري ، عقد الإيجار ....الخ.

2- ويجب أن يكون لدى الزبون حساب جاري باسمه في بنك البركة أو يفتح حساب لدى البنك في حالة عدم وجوده.

5 بعد تقديم ملف التمويل من قبل العميل والتأكد من أن المشروع لا يتنافى مع الشريعة الإسلامية، يقوم البنك بدراسة الملف وفق خصوصيات المؤسسة:

*خصوصيات داخلية : والمتمثلة في:

- الشكل القانوني للمؤسسة (شركة ذات أسهم تضامن، فردية .....) وهذا من اجل معرفة الإجراءات القانونية الواجب إتباعها.
- عمر المؤسسة : وهذا بالنسبة للمؤسسة التي لها تجربة واسعة في قطاع نشاطها تكتسب ثقة البنك وتزيد من تأكده من منح التمويل.
- سوابق المؤسسة.
- نشاط المؤسسة (صناعي، خدماتي، زراعي.....الخ).
- كفاءة المؤسسة تقدر بكفاءات الأفراد وتقنيات الإنتاج وهل للمؤسسة شبكة توزيع فعالة ومتخصصة ومتنوعة.

*خصوصيات خارجية : والمتمثلة في:

- دراسة محيط المؤسسة (منافسة، خطر الصرف)
- حالة الطلب على سلع المؤسسة.
- القوانين الاقتصادية.

6 دراسة ملف التمويل:

تتم وفق المستويات التالية:

أ- على مستوى الوكالة:

- فور وصول الملف إلى الوكالة واستنادا إلى المعلومات المقتطفة حول المسيرين ووضعيتهم إزاء قدرتهم على تقديم ضمانات شخصية تقوم الوكالة بدراسة وتحليل الملف وإجراء دراسة لمرد ودية المشروع في أجل أقصاه شهر.
- التأكد من صحة الوثائق المقدمة في الملف.
- إجراء زيارة ميدانية للمشروع المقترح تمويله من طرف البنك، ودراسة الجدوى للمشروع .
- وبعدها تقوم الوكالة بتقديم أراء واقتراحات للزبون عن النقائص إن وجدت في المشروع.

ب- على مستوى المديرية العامة للتمويل : وهنا يوجه ملف التمويل إلى المديرية الفرعية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة ، و تقوم المديرية بإعطاء رأيها وإرساله إلى مستوى أعلى منها .

ج- على مستوى لجنة التمويل : تقتصر مهمتها على اتخاذ القرار استنادا إلى ما جاءها من المستويات السابقة وهي تتكون من مديري مختلف القطاعات في البنك، يرأسها المدير العام للبنك.

وقبل كل ذلك يقوم البنك بما يلي:

1 حساب القدرة الإنتاجية للمشروع.

2- تحديد رقم الأعمال و نسبة النمو.

- نسبة النمو – [رقم أعمال السنة (ن (+ 1) – رقم أعمال السنة (ن)] / رقم أعمال السنة (ن) x100

3/-الدراسة والتحليل المالي للمؤسسة وتكون كالأتي:

1- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والهدف من هذه المؤشرات رؤية مدى تحقق التوازن المالي بصفة مستمرة وهذا الأخير متعلق بالمقابلة بين الاستخدامات والموارد للمؤسسة.

أ- رأس مال العامل(FR)

باحتياج رأس المال العامل(BFR)

ر.م.ع = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

=(الأموال الخاصة ديون متوسطة وطويلة الأجل)- الأصول الثابتة.

ا.ر.م.ع = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – الديون القصيرة الأجل ماعدا التسبيقات البنكية.

ج –الخزينة(TR)

– التحليل عن طريق النسب المالية : والهدف من التحليل عن طريق النسب هو تشخيص مالي يسمح بتحليل نشاط المؤسسة وتحديد عناصر قوتها وضعفها.

أ) نسب الهيكلة (الميزانية) :

- **نسب السيولة** : وتحدد هذه النسب تركيبة رأس المال في المؤسسة وهي تنقسم الى:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة المختصرة = الحقوق / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

- **نسب الخصوم (المديونية)** : وهي تنقسم الى:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

نسبة قابلية السداد = الديون / الأصول

- **نسب التمويل** : وهي تنقسم إلى:

نسبة التوازن (التمويل) الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

نسبة التمويل الذاتي (الخاص) = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

ت) نسب المردودية:

والهدف من استعمالها هو معرفة مدى مردودية الأموال المستثمرة في المؤسسة والنسب هي :

نسبة المردودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال + مصاريف مالية) / مجموع

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

(نسبة مردودية الأموال الخاصة)

✓ دراسة الضمانات والمخاطر:

من اجل زيادة الاحتياط قد يلجا البنك فضلا عن الدراسات السابقة إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب التمويل، وهذا لكون أن الضمانات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنك خاصة إذا عندما يتعلق الأمر بالتمويل الطويل الأجل، وفي الواقع تختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك ويمكن تصنيف هذه الضمانات إلى صنفين:

أ) **ضمانات شخصية:** ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد ديون المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويمكن التميز بين نوعين من الضمانات الشخصية:

- **الكفالة** : هي التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع المدين بالوفاء بهذه التزامات عند حلول موعد الاستحقاق.

- **الضمان الاحتياطي** : وهو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية، أو جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين عليها على التسديد.

ب)**الضمانات الحقيقية** : تتمثل هذه الضمانات قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وهي على نوعين:

- **الرهن الحيازي** : وهنا نجد نوعين:

-الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز.

-الرهن التجاري الحيازي للمحل التجاري: عنوان المحل التجاري الشهرة التجارية، الاسم التجاري...

- **الرهن العقاري** : وهو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حق عينيا على عقار للوفاء بدينه، ويعتبر الرهن العقاري من أفضل الصيغ التي تضمن تمويلات البنك في الجزائر.

أما دراسة المخاطر تتمثل في:

✓**مخاطرة عدم استرجاع الأموال** : تتمثل في عجز الزبون عن تسديد ديونه كليا أو جزئيا وهو ما يتسبب في خسائر مالية للبنك، وهناك عوامل مختلفة التي تسبب في عجز المؤسسات عن تسديد ديونها، ما هي خاصة بها وترتبط بمحيطها الداخلي (الخاصة)،

كالعوامل المالية والإدارية والتجارية ومنها ما هو خارج عن نطاقها وترتبط بمحيطها الخارجي (العامة) كطبيعة النظام الاقتصادي المتبع لسياسة الجبائية والقطاعات التي تهتم بها الدولة .

✓ **المخاطرة الخاصة** : وهنا من الضروري أن يقوم البنك بتحليل المحيط الداخلي للمؤسسة، والهدف من ذلك هو تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في مختلف الوظائف التي بحوزتها .

ونظرا لعدم التأكد التام لتلك المؤسسة من فرض سياسة تسير إنتاجها فإنه ينبغي لبنك أن يقوم بتحليل تلك الوظائف في جوانب مختلفة.

إذ يمكن للبنك أن يستخلص ملاحظات حول فعالية استعمال أدوات الإنتاج، أو معرفة مدى إمكانية المؤسسة من تحقيق عوائد مالية تمكنها من تسديد ديونها بما في ذلك التمويلات الممنوحة، أو معرفة مدى حداثة التكنولوجيا المستعملة، والقدرة على التحكم في التطور التكنولوجي.

التأكد من قدرة المؤسسة على فرض أو إبقاء منتوجها في السوق، وكدا التحكم في الكمية المنتجة والكمية المطلوبة.

كما يمكن دراسة المخاطر التجارية، وذلك بمعرفة مكانة المؤسسة في السوق، وهل للمؤسسة المعلومات الكافية حول منافسيها بما في ذلك إستراتيجيتهم ونقاط قوتهم وضعفهم، ومدى قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين وحجاتهم الشرائية.

معرفة كذلك قدرة المؤسسة على استغلال الأمثل لقنوات التوزيع.

✓ **المخاطرة العامة :** وهي كل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والمرتبطة بعوامل خارجية سواء كانت :

– مخاطر اقتصادية كالتغيرات التي تحدث في الاقتصاد مثل الكساد والذي يؤثر على نشاط المؤسسة وقدرتها على الوفاء بما لديها من التزامات تجاه البنك، أو صدور قوانين استثمار جديدة، أو حدوث أزمات تضخمية مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية.

– مخاطر سياسية واجتماعية، كعدم الاستقرار السياسي الناتج عن الحروب أو الأزمات الداخلية، أو اجتماعية مثل مطالبة العمال برفع الأجور مما يؤدي إلى زيادة التكاليف.

المطلب الثاني : تحليل و تفسير النتائج

لقد توصلنا في المطلب السابق إلى مجموعة من النتائج و سنحاول تحليل و تفسير و تعليل المخرجات من اجل اختبار صحة فرضيات الدراسة.

الفرع الأول : تفسير و تحليل و تعليل المخرجات

– تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020 – 2023 لولاية غرداية.

من خلال الجدول (2–1) الموضح في الشكل (2–2) و الذي يمثل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2020 – 2023 لولاية غرداية نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة كان في تذبذب حيث كان هناك تناقص في نسبة المؤسسات المصغرة إلى إجمالي

المؤسسات سنة 2021 حيث قدرت نسبة التناقص 2.54% سنة 2020 ، و زادت النسبة في سنة 2022 حيث بلغ عدد المؤسسات 4118 مؤسسة و سنة 2023 3986 مؤسسة.

أما المؤسسات الصغيرة فشهدت تزايد خلال السنتين 2020 ، 2021 حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة في 2021 315 مؤسسة ، أما خلال 2022،2023 فتناقص عددها لتصل إلى 268 مؤسسة سنة 2023.

أما فيما يخص المؤسسات المتوسطة فكانت تشهد تزايد خلال السنوات 2020، 2021، 2022 حيث بلغ عددها على التوالي 30، 100، 118 مؤسسة ثم انخفض عددها سنة 2011 بنسبة 1.43% عن النسبة المحققة سنة 2022.

نفسر زيادة المؤسسات المصغرة بأن سهولة إنشاءها و قلة رأس مالها ، لا تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة و كبيرة تجعل من الأفراد يبدأون بإنشاء مؤسسة مصغرة على أمل أن يتم توسيعها في المستقبل ، نقص المؤسسات الصغيرة و زيادة المؤسسات المتوسطة ناتج عن تحول المؤسسات الصغيرة إلى مؤسسات متوسطة وذلك بعد ما زاد رأسمالها و عدد عمالها.

1) التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية.

يمكن النظر إليها من خلال:

من خلال الجدول(2-2) الموضح الشكل (2-3) الذي يمثل التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية نلاحظ أن التمويل القصير الأجل في تزايد مستمر خلال

الفترة (2020-2023) حيث بلغت نسبة التمويلات القصيرة الأجل سنة 2020 نسبة 62.58% من إجمالي التمويلات الممنوحة أي ما يعادل 13550 مليون دينار جزائري ،و سنة 2021 نسبة 66.48% إلى أن أصبحت النسبة 67.43% من إجمالي التمويلات أي ما يعادل 18962 مليون دينار جزائري.

في حين أن التمويل المتوسط الأجل كان في تناقص مستمر خلال الفترة (2020-2023) ، حيث بلغت نسبة التمويلات المتوسطة الأجل سنة 2020 نسبة 37.16% من إجمالي التمويلات أي ما يعادل 8050 مليون دينار جزائري ، إلى أن بلغت سنة 2023 نسبة 32.50% من إجمالي التمويلات أي 9140 مليون دينار جزائري.

أما عن التمويل الطويل الأجل فكانت النسبة في تناقص مستمر ، و هذه الاخيرة كانت جد ضعيفة و ضئيلة خلال الفترة (2020-2023)، حيث بلغت سنة 2020 نسبة 0.27 % من إجمالي التمويلات أي يعادل 60مليون دينار جزائري، وسنة 2021 نسبة 0.17% و بقيت في تناقص إلى أن بلغت سنة 2023 نسبة 0.07 % من إجمالي التمويلات أي ما يعادل 20 مليون دينار جزائري.

نستنتج من خلال ارتفاع التمويل القصير الأجل أن البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية يهدف من خلال سياسته التمويلية و منحه للتمويل البحث عن الربح السريع.

2) التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى القصير.

يمكن تفسيرها في ما يلي:

من خلال الجدول (2-3) الموضح في الشكل (2-4) و الذي يوضح التمويلات الممنوحة على المدى القصير من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية نلاحظ بأن التمويل بصيغة المرابحة في تزايد حيث بلغت مبلغ التمويل سنة 2020، 5670 مليون دينار جزائري، أما سنة 2021 فوصلت النسبة إلى 43.05% من إجمالي التمويلات الممنوحة، وفي سنة 2023 سجلت النسبة % 54.15% من إجمالي التمويلات لهذه السنة أي مبلغ 7365 مليون دينار جزائري.

بينما التمويل بواسطة السلم في تناقص مستمر خلال الفترة (2020-2023) حيث كان التمويل بنسبة إجمالي التمويلات سنة 2020 ثم شرعت في الانخفاض إلى أن بلغت 45.85% من مجموع % 61.24من التمويلات أي مبلغ 6235 مليون دينار جزائري.

على المدى القصير صيغة المرابحة هي الأكثر استعمالا ثم تأتي صيغة السلم.

3) التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على المدى المتوسط .

من خلال الجدول (2-4) الموضح في الشكل (2-5) و الذي يمثل حجم التمويلات الممنوحة على المدى المتوسط من طرف البنك نلاحظ بان التمويل بصيغة المرابحة في تزايد مستمر حيث بلغت نسبة 62.22% سنة 2020 أي ما يعادل 6532 مليون دينار جزائري و سنة 2021 كانت النسبة 68.96 %، لتصل إلى % 73.26 سنة 2022 أي ما يعادل 15976 مليون دينار جزائري. أما عن التمويل بواسطة صيغتي السلم و الاستصناع فهي في تناقص حيث بلغت على التوالي نسبة 4.73 % ، 1.18 % سنة 2023.

أما التمويل بواسطة الإجارة فكان في تزايد ، حيث بلغت 16.13% سنة 2020 ، أما سنة 2023 فقدر مبلغ التمويل 4542 مليون دينار جزائري.

الزيادة في التمويل بصيغة المرابحة نتجت عن السياسة المالية للبنك الوطني الجزائري التي تقوم على انه بدلا من منح مبلغ كبير لمؤسسة واحدة(كبيرة) يقوم بمنحه لعدة مؤسسات (صغيرة) أو أفراد، وهذا من أجل تفادي المخاطرة.

أما الانخفاض في التمويل بصيغة الاستصناع راجع إلى قلة التمويل في مجال البناء والتجهيزات على المدى المتوسط يلاحظ أن صيغة المرابحة هي الأكثر استعمالا ثم صيغة الإجارة والسلم وبعدها تأتي صيغة الاستصناع.

4) تطور تمويل البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية للمؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول (2-5) الموضح في الشكل (2-6) الذي يمثل تطور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات الكبيرة خلال الفترة (2020-2023) نلاحظ بأن تمويل البنك للم ص م في تزايد حيث بلغت نسبة التمويلات للم ص م م 58 سنة 2023 أما عن تمويل البنك للمؤسسات الكبيرة فكان في تناقص ووصلت النسبة إلى 42% ، سنة 2023.

نستطيع تفسير تزايد نسبة تمويل البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوجه الدولة إلى تشجيع هذه المؤسسات و بناء اقتصادها عليها من جهة ، ومن جهة أخرى الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلت من البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية يصب اغلب تمويلاته إلى هاته المؤسسات.

المراحل العملية للحصول على التمويل من البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية.

من خلال دراسة كيفية حصول طالب التمويل على التمويل المطلوب نستطيع أن نستنتج انه هناك طول في مدة معالجة ملفات طلبات التمويل ، البنك لا يمول كل المشاريع الطالبة للتمويل ، يوجد أسس موضوعية من خلالها يتم قبول أو رفض طلب التمويل.

الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات

بعد قيامنا بتفسير،تحليل و تعليل المخرجات سنقوم الآن بربط النتائج بالفرضيات:

نستطيع إثبات صحة الفرضية الأولى و ذلك من خلال النتائج التالية:

– قرار تمويل أي مؤسسة يكون على مستوى لجنة التمويل (بالعاصمة) : إجراءات التمويل طويلة حيث تمر على الوكالة يليها المديرية العامة للتمويل ثم لجنة التمويل.

– يمثل سوء التسيير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة عائق يجعل من البنك مترددا نوعا ما في منحه التمويل لها.

– يتعامل البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية بمجموعة من الصيغ دون الأخرى، وهي الصيغ ذات الربح السريع و المضمون.

– يتعامل البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية بنسبة كبيرة على المرابحة تليها صيغة السلم.

من خلال ما سبق نستطيع نفي الفرضية الثانية وذلك لان البنك يحاول التعامل بصيغة محدودة و التي تعتبر اقل مخاطرة عن المؤسسات الكبيرة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج بان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل جزء هاما من محفظة البنك، وينمو بشكل سريع، حيث استقطب البنك العديد من المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من الأدوات المالية والتمويلية الجديدة التي يقدمها البنك. إلا انه هناك بعض العوائق التي يكمن أن تؤدي إلى تراجع التمويلات المطروحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها سوء التسيير.

خاتمة

الخاتمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية لمختلف الاقتصاديات النامية منها والمتقدمة على حد سواء، ولكنها تعاني من مجموعة من المشاكل والعقبات التي تحول دون تحقيقها لهذا الدور التنموي ومن أهمها مشكل التمويل ، وذلك نظرا للخصائص التي تتميز بها هاته المؤسسات ، و توجد العديد من البدائل التي تحاول حل هذه المشكلة ، لكنها لم تستطع القضاء على هذا المشكل ، من جهة أخرى نجد التمويل الاسلامي (اللاربوي) الذي يعتبر الأكثر ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ذلك نظرا لما تتسم به صيغه من تنوع ومرونة.

هذا ما حاولنا توضيحه من إشكالية الدراسة المتمثل في :

ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

وبهدف معالجة هذه الإشكالية تم إجراء دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري وكالة غرداية خلال الفترة 2020-2023 و قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال فصول الدراسة و كانت كالأتي :

أولا : النتائج

أ- النتائج النظرية :

1. مشكل التمويل يخلق العديد من المشاكل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2. امتناع البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتج عن نقص الخبرة التنظيمية و ضعف التسيير في هاته المؤسسات.

3. التمويل الإسلامي يتلاءم و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها.

4. صيغ التمويل الإسلامي تمول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع مراحل حياتها.

5. تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالتنوع و التعدد و المرونة.

6. يعتبر التمويل الاسلامي البديل الأول الذي يجب أن تتجه إليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب- النتائج التطبيقية :

1. تعدد الصيغ التمويلية المطروحة من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية.

2. اعتماد البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على صيغة المرابحة في اغلب تعاملاته

3. طول وقت معالجة الملفات.

4. عدم استخدام الصيغ القائمة على مشاركة البنك مع المؤسسة الطالبة للتمويل كالمشاركة و المضاربة.

5. من خلال ما سبق نستنتج نتيجة مهمة وهي محدودية مساهمة البنك الوطني الجزائري (وكالة غرداية) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بالتالي في حل مشكل التمويل.

ثانيا : التوصيات

و أخيرا نجد انه من اجل تعظيم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صيغ التمويل الإسلامي وجب تبني إستراتيجية طويلة الأجل من خلال ما نوصي به :

1. العمل على توفير الأطر التشريعية و القانونية و التنظيمية التي تعمل على الاستفادة من الصيغ الإسلامية للتمويل من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2. تعزيز قدرة مكونات النظام المالي الإسلامي من خلال إنشاء بنوك إسلامية متخصصة و سوق مالية إسلامية تتيح للأفراد و المؤسسات التعامل معها.

3. توفير الدعم و التدريب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفهم بالصيغ الإسلامية.

4. ضرورة اعتماد البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية على كافة الصيغ التمويلية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5. ضرورة اهتمام البنك بمجال الإعلام من اجل استقطاب المزيد من العملاء خاصة الذين يرفضون التعامل مع البنوك التجارية.

6. تفويض البنك الوكالة لاتخاذ قرار منح التمويل لبعض طلبات التمويل.

7. ضرورة تعامل البنك بالصيغ التي تعتمد على المشاركة مع مرافقة المؤسسات المستفيدة من هذه الصيغ.

ثالثا : الدراسات المقترحة

من خلال الدراسة نستطيع اقتراح المواضيع التالية :

1. دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري و بنك الخليج ودورهما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. دراسة لملفات تمويل بمختلف الصيغ الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3. دراسة لمدى مساهمة بنك الخليج في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4. دراسة إمكانية سيطرة التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على باقي البدائل المطروحة الأخرى في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1. موقاري حورية، حلاق فاطمة، مصادر التمويل في المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاذة الليسانس، كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التجارية، جامعة أكلي مضد أولحاج –البويرة، 2014/2013.

2. بن بلخير نور الدين، عركمة مولاي أحمد، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالية الأردن للفترة ما بين 1999الي2018، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة العقيد أحمد دراية –أدرار– ، 2019.

3. كرزازي سارة، شيباني مبروكة، دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية بمصرف السلام وكالة أدرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021.

4. أولاد بالخير وهيبة، بن أودينة صفية، صيغ التمويل الإسلامي كآلية بديلة عن صيغ التمويل التقليدي (مقارنة بين المرابحة والقرض الاستهلاكي) دراسة ميدانية لوكالتي غرداية: بنك البركة الجزائري وبنك التنمية المحلية 2017/2016، مذكرة مقدمة

5. لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2018.

6. عاد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة – وكالة الوادي–، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018.

7. سمير هربان، واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصاريف الإسلامية، مصرف السلام الجزائر نموذجا، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد01، جامعة الجزائر03، 2022.

8. أسمهان يعيش تمام، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2015

9. جليلة دحمون، ريمة يحمدي، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل –حالة ولاية قالمة–، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، 2019.

10. مكاوي الحبيب، بابا حمد كريمة، البورصة المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة، العدد 02،جامعة المسيلة، 2017.

11. سهايلية حدة، حمادة حسيبة، واقع صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة وبنك السلام، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، 2021/2020.

12. محمد محمود المكاوى، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطر والسيطرة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر 2009.

13. أ.مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه اليا لتطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007.

14. ط.د. حيار عماد الدين، د. متناوي امحمد، أثر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الهامش على المردودية المالية للمؤسسات الأقتصادية –دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2012–2020–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر البحوث والدراسات الأقتصادية الأورومتوسطية و كلية

15. العلوم الاقتصادي، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، المجلد19، العدد31، 2023/03/03.

16. بن مالك إسحاق، المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة جامعية محكمة في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 15، العدد 01، 2023/01/31.

17. د. عائشة موزاوي، التمويل الإسلامي بين ضوابط الشريعة الإسلامية وتحقيق التنمية الريفية، مجلة فصلية دولية محكمة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلد 15، العدد01، 2020/07/21.

18. كرازيسارة، شيباني مبروكة، دورالتمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية بمصرف السلام أدرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021/2020.

19. جوغي خديجة، دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة (2008–2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، فرع علوم تسيير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2015،2014

20. إلهام بودميعية، سوسن بوحلاس، صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الاقتصادية–بنك السلام الجزائر–، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2022.

21. أسيا ثليب، فاطمة عياض، دور التمويل المصرفي الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك السلام (2015–2019)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير، وعلوم تجارية، الشعبة علوم المالية والمحاسبة، التخصص مالية بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2019/2018.

22. ع الجبار أسماء، شقراني راشيدة، مساهمة البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهاذة ماستر، تخصص إداروة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2020/2019.

23. محمود سلامة، سليمان الجويفل، دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشئات الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم دراسة ميدانية، قدمت هذه استكمالا لمتطلبات الحصول على

24. درجة الماجيستر في المحاسبة، قسم المحاسبة –كلية الأعمال، ، جامعة الشرق الأوسط، 2013/2012.

25. جمال محمد، يونس الزغبي، أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2019.

26. أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستر في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلب،2010.

27. Anouar hassoune, La gestion des risques dans les banques islamiques, wofdpress.com, paris, 2008.

28. Fayez mumani, Islmic,finance for SMEs in jordan(2014-1978), easterm mediterranean university, noth cyprus, turkiye،supervision Elvan Yilmaz, june 2014.

29. Habib ahmed and mohmoud mohieldin and others, The role of islamic Financing Micro, durhan university, england,2015.

قائمة الملاحق

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

الرقم: 30

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

حساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية أو قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.

- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

البنك الوطني الجزائري

وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 01 ربيع الثاني 1442هـ / 17نوفمبر 2020م وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية لشباك الصيرفة الاسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

أبو عبد الله غلام الله

ملاحظة:

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

(ق: 27)

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم لهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: البنك الوطني الجزائري
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020.

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

الاجارة المنتهية بالتمليك (العتاد)

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

الرئيس

رقم: 29

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: البنك الوطني الجزائري
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

المرابحة للتجهيز

المجلس الإسلامي الأعلى

بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

رقم: 33

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020.

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

الحساب الجاري الإسلامي

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
أبو عبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الجمعية المعتمدة.